المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

15/04/2016

Rencontre débat sur la prise en compte des Droits de l'Homme lors de la COP22

By Ines Djouhri

La Fondation Driss Benzekri pour les droits humains et la Démocratie propose une rencontre-débat le samedi 16 avril 2016 à partir de 9H, sur le thème suivant :

« Les changements climatiques et la justice environnementale : Pour une prise en compte de l'approche Droits de l'Homme lors de la conférence des Parties sur les changements climatiques de Marrakech (COP22) »

Au programme

9h00 : Accueil des participants

9h30 : Session d'ouverture

• Mot de la Fondation Driss Benzekri pour les Droits Humains et la Démocratie.

• Mot de la Délégation Interministérielle chargée des Droits de l'Homme.

• Mot de la Fondation AJIAL pour la promotion des Droits de l'Homme.

10h00 : 1e axe : Analyse de l'accord de Paris sur les changements climatiques 2015 et les engagements du Maroc dans le cadre de la COP21

• M. Mohamed Benyahya : Directeur du Partenariat, de la Coopération et de la Communication au Ministère de l'Environnement

• M. Omar Chafki : Directeur-Adjoint de la Météorologie Nationale (Groupe d'experts sur les changements climatiques JIEC)

• Mme Houria Tazi Sadeq : Membre de la Commission Régionale des droits de l'Homme de Casablanca, Responsable de la Chaire de l'UNESCO sur le Développement Durable

• M. Abdelhadi Bennis : Président du Club de l'Environnement – Association Ribat Al Fath pour le Développement durable.

11h00 : Débat

11h30 2e axe : Préparatifs du Maroc pour accueillir la conférence de Marrakech et la mobilisation de la société civile pour intégrer l'approche droits de l'Homme et la justice climatique dans les négociations.

• **M. Driss El Yazami : Président du Conseil national des droits de l'Homme et membre du Comité de Pilotage de la COP22**

• Mme Hakima Naji : Membre du Conseil Economique, Social et Environnemental (CESE).

12h00

Discussion et débat avec des experts de la société civile

• Mme Khadija Rebbah : Association démocratique des femmes du Maroc
• Mme Fadoua Berour : Mouvement des jeunes marocains pour le climat
• M. Abderrahim Ksiri : Alliance marocaine pour le climat et le développement durable
• M. Kamal Lahbib : Coalition marocaine pour la justice climatique
• M. El Faiz Chawki : Association Biodiversité Maroc
• M. Hicham Rachidi : GADEM – Groupe Antiraciste de Défense et d'accompagnement des Etrangers et Migrants.

13h30 : Débat
14h00 : Clôture de la Rencontre
14h15 : Cocktail de clôture

http://www.coalitionclimat22.org/fr/2016/04/14/rencontre/

إشارات من العيون

5/10283

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، وجامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال بالرباط، يوم 16 أبريل الجاري، ندوة وطنية حول موضوع «التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني: رهانات وتحديات الملاءمة»

وستنطلق ابتداء من الساعة التاسعة صباحا، أشغال هذه الندوة المنظمة، بشراكة مع جهة العيون الساقية الحمراء وبتعاون مع وزارة العدل والحريات واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وبدعم من وكالة الجنوب، بقاعة الاجتماعات بمجلس جهة العيون- الساقية الحمراء.

المساء
ALMASSAE

العيون تحتضن ندوة وطنية حول حقوق الإنسان

المساء
إبراهيم أبهوش
295913

«التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني: رهانات وتحديات الملاءمة»، موضوع ندوة وطنية ستحتضنها العيون السبت 16 أبريل الجاري والمنظمة من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، وجامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال بالرباط، بشراكة مع جهة العيون الساقية الحمراء وبتعاون مع وزارة العدل والحريات واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وبدعم من وكالة الجنوب.

وتندرج هذه الندوة، في إطار تنفيذ صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال الملاءمة والممارسة الاتفاقية، من خلال بحث ودراسة ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع مقتضيات المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها.

وحسب الجهة المنظمة، تأتي الندوة في سياق ملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتروم استحضار الممارسات الفضلى ذات الصلة بالملاءمة في أبعادها الدستورية والقانونية والمؤسساتية والقضائية.

وتهدف هذه الندوة بالأساس إلى تسليط الضوء على نقط الارتكاز لإعمال البحث والتفكير في الإشكالات النظرية والممارساتية ذات الصلة بأوراش الملاءمة الدستورية والقانونية وانعكاساتها على مسار الاجتهاد القضائي الوطني، في ظل تكريس عالمية حقوق الإنسان من خلال عدة مداخلات تهم :

المرتكزات ومداخل إدماج الاتفاقيات الدولية في التشريعات الوطنية والملاءمة في ضوء الممارسة التشريعية للبرلمان وإشكاليات ورهانات الملاءمة التشريعية في ضوء دستور2011 وملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان في ضوء مقتضيات الدستور والتزامات المغرب الدولية، ثم دور اللجان الجهوية لحقوق الإنسان في تعزيز الحقوق وملاءمة القوانين، اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون-السمارة نموذجا.

وستختتم أشغال الندوة بالإعلان عن توصيات «إعلان العيون»، كما سيتم خلالها توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال بالرباط وجهة العيون الساقية الحمراء، التي ترمي إلى تشجيع التعاون في مجالات التكوين والبحث والتدريب، وتبادل الخبرات والمعارف العلمية والثقافية والحقوقية.

جمعيات تحتج أمام البرلمان

قررت أزيد من 24 هيأة حقوقية توجيه مراسلات إلى رئيس الحكومة ووزيري الداخلية والعدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص ما أسمته مؤشرات وبوادر حرمان السلطات للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، من حقها في استعمال الفضاءات العمومية لعقد مؤتمرها الوطني الحادي عشر.

وطالبت الجمعيات الدولة بالتزام تعهداتها الدولية والوطنية باحترام الحق في التنظيم والتجمع السلمي، ووضع حد للمضايقات التي تتعرض لها الجمعية في الآونة الأخيرة.

كما قررت الهيات المذكورة تنظيم وقفة احتجاجية أمام البرلمان يوم 19 أبريل، للاحتجاج على ما تتعرض له الجمعية من محاولات لمنعها من عقد مؤتمرها الوطني الحادي عشر في ظروف عادية داخل الفضاءات العمومية.

وكشفت الجمعيات الموقعة على المبادرة التضامنية، أن السلطات عازمة على مصادرة حق الجمعية في التجمع وفي التنظيم، وهو ما اعتبرته مسا خطيرا بعمل المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، المكفول دوليا.

وجددت الهيات الحقوقية التاكيد على استعدادها للانخراط في كل المبادرات التي تهدف إلى صون حقوق الإنسان وحماية المدافعين عنها، واعلنت وضع مقراتها وإمكانياتها اللوجستيكية رهن إشارة الجمعية، طيلة أيام المؤتمر لعقد اجتماعات لجانها الموضوعاتية واجتماعات المؤتمرين.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

بعد اتهام الحركة النسائية الحكومة بإفراغه من محتواه الدستوري والحقوقي

لجنة القطاعات الانتاجية تصادق على مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة

3/5826

■ بشرى عطوشي

أجازت لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، يوم الأربعاء، مشروع القانون 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، بعد ساعات طويلة من النقاش، في ثاني جلسة، حضرتها بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

وعرف مشروع القانون نقاشاً دام لعشر ساعات خلال الاجتماع الماضي، حول المادة الأولى بخصوص تعريف مشروع القانون ل"الأسرة"، إضافة إلى تأطير النص القانوني بديباجة تنص على المنطلقات الأساسية المتعلقة بالمرجعية الدولية والتذكير بالتزامات المغرب في ما يخص تطوير الممارسة الاتفاقية ذات الصلة بالحقوق الإنسانية للنساء وللطفل التي تنص على حماية الحقوق الإنسانية للنساء والأسرة عن طريق إحداث مؤسسات وطنية تعنى بمكافحة التمييز القائم ضدهما.

من جانبها طالبت فرق المعارضة، ضمن التعديلات التي أرادت إدخالها على مشروع قانون المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، بتوليه تتبع وضعية الأسرة والطفولة، وإبداء آراء حول المخططات الوطنية المتعلقة بهذه الميادين، وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية في مجال الأسرة، وضمان تتبع إنجاز البرامج الوطنية المقدمة من قبل مختلف القطاعات والهياكل والهيئات المختصة.

ورفضت وزيرة التضامن و المرأة و التنمية الاجتماعية ،تعديلات المعارضة و الأغلبية على حد سواء و أكد النواب باللجنة ، ضمن التعديلات نفسها، على ضرورة مراعاة أعضاء المجلس عند اضطلاعهم بمهامهم مختلف مكونات الأسرة بوصفهم ذوي حقوق والتزامات، وكذا "القضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين ومختلف أطوار الحياة والإعاقة".

وفي وقت دعت التعديلات إلى أهمية المصلحة الفضلى للطفل ومحاربة مختلف أشكال الهشاشة على مستوى الأسرة أو على مستوى مختلف مكوناتها، طالبت باعتبار الوضعيات الخاصة للطفولة المبكرة، والمراهقين، والقاصرين المتخلى عنهم، وضحايا سوء المعاملة أو العنف أو الاستغلال، والأشخاص المسنين، والأشخاص في وضعية إعاقة، والأسر أحادية الوالدين، والأسر المكونة من والدين نشيطين مهنيا وأطفال صغيري السن.

و تجدر الإشارة إلى أن الجمعيات النسائية تنتقد المشروعين المتعلقين بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وهيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، ويتهمون الحكومة ب"إفراغهما" من محتواهما الدستوري والحقوقي، وهي القوانين ذاتها التي انتقدت من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ومن المنتظر أن تصوت اللجنة ذاتها الأسبوع المقبل على تعديلات بخصوص مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز.

هيئات حقوقية تنتقد التضييق على التجمع السلمي في المغرب

هسبريس – طارق بنهدا الجمعة 15 أبريل 2016 – 08:00

أطلقت 23 هيئة حقوقية مغربية مبادرة وطنية تطالب من خلالها الدولة "بالتزام تعهداتها الدولية والوطنية في احترام الحق في التنظيم والتجمع السلمي"، و"وضع حد للمضايقات التي تتعرض لها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان مند مدة"، وهي المبادرة التي وجهت إثرها مراسلات إلى كل من رئيس الحكومة ووزير الداخلية ووزير العدل والحريات **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وفيما تستعد الهيئات ذاتها للاحتجاج أمام مقر البرلمان يوم الثلاثاء القادم، اعتبر بلاغ صادر عنها توصلت به هسبريس، وحمل عنوان "من أجل حق الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في التجمع السلمي والتنظيم"، أن " "AMDHتتعرض لما وصفه "محاولات لمنعها من عقد مؤتمرها الوطني الحادي عشر في ظروف عادية داخل إحدى الفضاءات العمومية"، معتبرا أنها "مؤشرات قوية على عزم السلطات العمومية بمصادرة حقها في التجمع السلمي وحقها في التنظيم".

وتتهم الجهات ذاتها الدولة بـ"المس الخطير بعمل المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان كما هو مكفول دوليا"، وشددت على "التضامن المبدئي لمكونات الحركة الحقوقية المغربية مع الجمعية، واستعدادها للانخراط في كل المبادرات التي تهدف إلى صون حقوق الإنسان وحماية المدافعين عنها"، معلنة "وضع مقراتها وإمكانياتها اللوجستيكية رهن إشارة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان طيلة أيام المؤتمر".

وحول تفاصيل القضية، يقول البلاغ إن مسؤولي الجمعية "أكدوا على اتصالهم المبكر بمدير المركز الدولي للشباب ببوزنيقة، وحجزهم المركز (...) وعند إعادة الاتصال بمدير المركز في أكتوبر 2015، تم إخبار الجمعية باستمرار وجود الحجز، وحثهم على ضرورة توجيه مراسلة لوزير الشباب والرياضة، الجهة الوصية على المركز؛ وهو ما قامت به الجمعية يوم 03 نونبر 2015".

المصدر ذاته يضيف أنه "تم الاتصال بمدير مسرح محمد الخامس في يوليوز 2015، قصد حجز المسرح لعقد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وبعد اتصالات ومراسلات متكررة توصلت الجمعية بجواب كتابي من طرف مدير المسرح بتاريخ 03/11/2015، يخبرها فيه بأن قاعة المسرح ستوضع رهن إشارة الجمعية يوم الخميس 21 أبريل 2016 (...) لكنهم تفاجؤوا يوم 06 أبريل 2016 بإخبارهم من طرف كتابة المدير بأن اليوم الذي كان محجوزا للجمعية قد تم تفويته لجهة أخرى".

ووقعت على النداء 23 هيئة حقوقية؛ من ضمنها العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والمنتدى المغربي من أجل الحقيق والإنصاف، والمرصد المغربي للحريات العامة، والمرصد المغربي للسجون، والجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، والرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، إلى جانب منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، وجمعية عدالة، ومنظمة حريات الإعلام والتعبير، وجمعية الحرية الآن، والهيأة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان، وغيرها من الهيئات.

محمد زهاري، منسق المبادرة "من أجل حق الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في التجمع السلمي والتنظيم"، عبّر عن إدانته لما وصفه "استمرار الانتهاكات في حق الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في ممارسة الحق في التجمع، وهي التجاوزات التي تعاني منها جمعيات حقوقية أخرى، لكن هناك تركيزا مقصودا على "AMDH"، موضحا أن الدولة تعتقد أن مواقف الجمعية "أكثر عداء وتطرفا تجاه السياسات العمومية، وهو اعتقاد خاطئ".

وأضاف زهاري في تصريح لهسبريس: "دعوا الهيئات الحقوقية تشتغل ولتكن الدولة مسؤولة بشكل جدي على احترام حقوق الإنسان في المغرب كما هو متعارف عليها دوليا ومنصوص عليه في الدستور المغربي، وبعد ذلك لا يمكن إلا أن ننقل كحقوقيين الصورة الحقيقية للواقع الحقوقي في البلاد"، وشدد على وجود ما نعته "ردة حقيقية، آخر ما يدل عليها هو القرارات الصادرة هذا الأسبوع بحظر التجول والتنقل في حق الأساتذة المتدربين في الأقاليم".

واعتبر الناشط الحقوقي أنه "لا يمكن حل المشاكل بزيادة منسوب التضييق على الجمعيات التي لا تملك إلا الفضاءات العمومية لعقد أنشطتها الوطنية بحكم أن مقراتها صغيرة"، منتقدا لجوء الدولة إلى "ممارسة طرق ملتوية لمنع تلك الأنشطة"، فيما كشف أن المبادرة الحقوقية "أعادت الدفء للحركة الحقوقية بالمغرب إثر انخراط عدد من الفعاليات، والتي ستبقى ممثلة لنبض المجتمع وتضحي للوقوف ضد كل التجاوزات".

http://www.hespress.com/societe/302432.html

مغرب اليوم الجديد

نساء «المصباح» يهاجمن العماري قبل الرجال بسبب زراعة الكيف

العماري يعقد ندوة في طنجة ويرفع ملتمسا إلى الملك ويحصي 50 استعمالا للكيف

صدرت أولى ردود الأفعال ضد الندوة التي نظمها مجلس جهة طنجة تطوان، يومي 18 و19 مارس الماضي، حول تقنين زراعة الكيف، عن نساء حزب العدالة والتنمية. وقد صدرت ردود الأفعال هاته عن جمعيات مدنية تعمل في مجال الأسرة والطفولة، وقضايا الإدمان، قبل أن تمهد الطريق وتعبدها للهجوم السياسي على مبادرة إلياس العماري، والتي توجت بالاتهامات الصريحة والمباشرة التي كالها الأمين العام لحزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة عبد الإله بنكيران لإلياس العماري الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة ورئيس جهة طنجة تطوان الحسيمة.

نساء ونساء

لقد هاجم الائتلاف الوطني لمكافحة المخدرات، الذي ترأسه رشيدة المقرئ أبو زيد، من مراكش، مبادرة إلياس العماري. فقد أصدر الائتلاف الوطني لمكافحة المخدرات بيانا عقب ندوة طنجة، معتبرا أن هذه المبادرة تعد «انزلاقا إلى شرعنة الكيف والحشيش... على اعتبار أن كرامة الإنسان وحق السلامة للجميع وحق الطفل في حياة تكفل نموه المتوازن في بيئة سليمة خطوطا حمراء غير قابلة للمس والمجازفة».

كما وصف البيان المطالب بتقنين زراعة الكيف بأنها تدخل ضمن «الأصوات الشاذة». ويضيف بيان الإدانة، الصادر عن الائتلاف المقرب من حزب العدالة والتنمية، أنه، و«في الوقت الذي يدعو فيه حكماء وعقلاء وأطباء العالم بكل تخصصاتهم إلى النظر بحذر إلى توصيات اللجنة التي تسمي نفسها «اللجنة العالمية المعنية بسياسة المخدرات» ترتفع أصوات شاذة تخدم أجندات مستهجنة تدعو إلى تشريع المخدرات بدءا بالكيف والقنب الهندي وذلك بعقد مؤتمر دولي للتوطئة والتمهيد، لتقنين بيع وتصنيع القنب الهندي، يختم بإعلان الريف الموجه لدورة الأمم المتحدة الخاصة بسياسة المخدرات الذي سينعقد في شهر أبريل القادم بالأمم المتحدة».

هذا، ودعا الائتلاف الوطني لمكافحة المخدرات الهيئات الحقوقية والمدنية ومؤسسات الطفولة، والمهتمة بقضايا الأسرة في المغرب -والإشارة هنا واضحة إلى وزارة القيادية في الحزب بسيمة الحقاوي- دعا إلى التصدي لمخطط تقنين زراعة وتجارة الكيف، مطالبا وزارة الصحة، أيضا، بتحمل مسؤوليتها في «الحفاظ على صحة المجتمع، وتنوير الرأي العام إلى ما ستؤول إليه الصحة إذا تم التطبيع والشرعنة للمخدرات"، يختم البيان.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل هنالك من أشار إلى دخول زوجة بنكيران على الخط، في إعلان الحرب على إلياس العماري، وندوته حول تقنين زراعة الكيف، التي احتضنتها مدينة طنجة

وغير بعيد عن مدينة طنجة، فقد احتضنت مدينة تطوان يومي 8 و9 أبريل الجاري، «ملتقى أمل تطوان لدراسة ظاهرة المخدرات والإدمان». ولم تكن الجمعية التي نظمت هذا الملتقى سوى جمعية «أمل»، التي ترأسها وكيلة اللائحة النسائية لحزب العدالة والتنمية بتطوان، وزوجة البرلماني وصيف لائحة المصباح بتطوان. وهو الملتقى الذي وجه انتقادات لإعلان طنجة، الصادر عن ندوة تقنين زراعة الكيف، في مارس الماضي.

هكذا، يكون حزب العدالة والتنمية قد عبأ للحرب على إلياس العماري، انطلاقا من قنواته المدنية، وخاصة الجمعيات العاملة في مجال المرأة والأسرة والطفولة، من أجل كسف تعاطف الشارع المغربي، قبل تنفيذ الهجوم السياسي على إلياس العماري، ومبادرته بخصوص تقنين وزراعة الكيف.

ملتمس طنجة

يومي 18 و19 مارس الماضي، سوف يحتضن مقر جهة طنجة تطوان الحسيمة ندوة حول تقنين زراعة الكيف، تحت شعار «جمعيا من أجل بدائل قائمة على التنمية المستدامة وحقوق الإنسان». وقد رأس هذه الندوة إلياس العماري، وهو رئيس الجهة، مثلما حضرها والي الجهة محمد اليعقوبي، وشارك فيها خبراء وباحثون مغاربة ودوليون. وقد أجمع المشاركون في هذه الندوة على أهمية تبني مقاربات سوسيو اقتصادية وتنموية وحقوقية بديلة في ما يخص التعاطي مع زراعات نبتة الكيف في بعض مناطق الشمال. وهي الزراعة التي لا تزال تقع تحت طائلة التجريم.

وقد كشفت أرضية الندوة، منذ البداية، أن اللقاء يراهن على أن يشكل فرصة لتبادل التجارب بين ممثلي المجتمع المدني والسياسيين والمؤسسات العمومية والخبراء والباحثين وممارسي المهن الفلاحية، مع عرض التجارب الدولية في هذا المجال، وخاصة على مستوى إخراج قوانين جديدة ومبتكرة في مواجهة آفة المخدرات.

ومتخصصين وأطباء، من أجل إدماج ساكنة

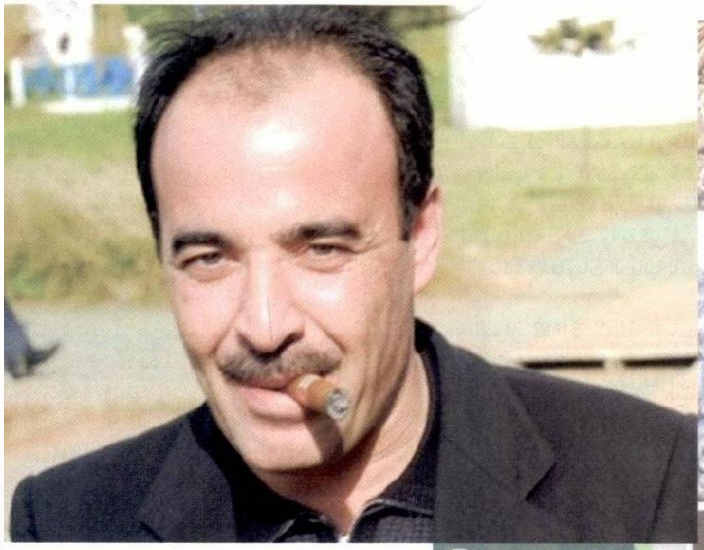

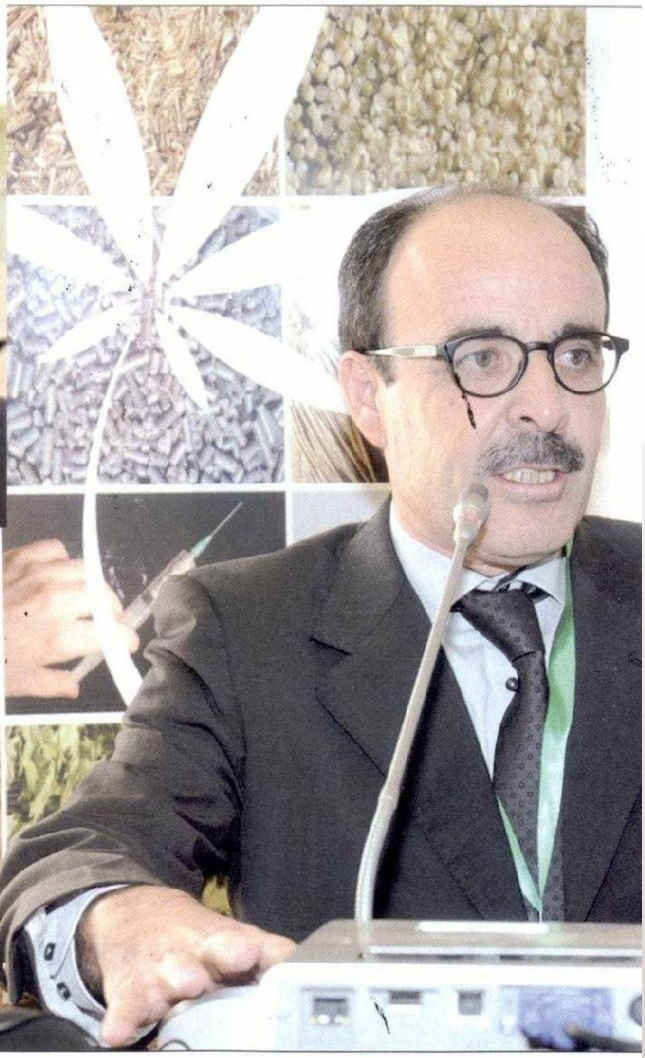

وأعلنت أرضية الندوة أنها تسعى إلى اقتراح بدائل قانونية تراعي مبادئ الحق في الصحة والكرامة والتنمية، مع اقتراح بدائل سوسيو اقتصادية تندرج في أفق تنمية شاملة ومستدامة.

ويرى المتدخلون في هذه الندوة أنه لا يمكن الاقتصار على المقاربة الأمنية الزجرية لزراعة الكيف، وتجاوزها نحو إعمال مقاربة سوسيو اقتصادية، لا تبحث عن بدائل لهذه الزراعة، بل عن بدائل لاستعمالها. ففي كلمته الافتتاحية، سوف يؤكد إلياس العماري أن نبتة الكيف يمكن أن تستعمل في نحو 50 دواء، وفي أغراض أخرى في صالح الإنسان، دون أن تتحول إلى مادة مخدرة. وقد استحضر المتدخل في هذا الصدد عددا من التجارب المماثلة.

وهنا، اعتبر العماري أن فتح ملف الزراعات الممنوعة والآفات الاجتماعية المترتبة عنها والحلول البديلة إنما ينسجم انسجاما كليا مع النهج الحقوقي والتنموي الذي يتبعه المغرب لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وضمان العدالة المجالية والترابية بين كل جهات المملكة وبين المناطق داخل الجهة الواحدة، كما ينسجم مع التوجه العام نحو تحسين سبل عيش المنطقة في اقتصاد مهيكل. وعاد العماري في اختتام الندوة، ليلخص موقفه والرؤية التي تصدر عنها الندوة، حين يشدد على أنها «ليست ندوة للمزايدات، ولكنها ندوة لمواجهة المخدرات».

التدخلات التي شهدتها ندوة طنجة جاءت بمقترحات كثيرة، انطلاقا من مقاربات متعددة، وهي تدعو إلى أهمية إخضاع زراعة الكيف لمختبرات البحث العلمي الأكاديمي، وخاصة الطبي، وذلك من أجل استغلال مادة الكيف في إنتاج الأدوية الخاصة ببعض الأمراض والأوبئة، وفي صناعات مستحضرات التجميل، والنسيج، وصناعة الورق، وفي مجال البناء، وصناعة عدد من الحاجيات والمستلزمات اليومية الضرورية.

كما أجمع المتدخلون على ضرورة استحضار التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، تلك التي مكنت هذه الدول من إيجاد وتوفير بدائل لتوظيف هذه المحاصيل في مجالات وقطاعات منتجة ومدرة للربح دون أن تكون مضرة.

هذا، وقد قرر منظمو الندوة رفع ملتمس إلى الملك، من أجل إحالة موضوع تقنين زراعة الكيف على أنظار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لعقد لقاء وطني تشاوري حول زراعة الكيف والمخدرات، ومن أجل أن يعد المجلس إحالة خاصة في هذا الموضوع الخاص وبالغ الحساسية ■

«مغرب اليوم» تنفرد بنشر نداء طنجة حول الكيف والمخدرات الذي أعطى انطلاقة مبكرة للانتخابات البرلمانية المقبلة

تنفرد "مغرب اليوم" بنشر نداء طنجة، الذي صدر في أعقاب الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات، كما احتضنها مقر مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة. وقد التأمت هذه الندوة الدولية تحت مسمى "جميعا من أجل بدائل قائمة على التنمية المستدامة والصحة وحقوق الإنسان". وهو النداء الذي استفز رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، ودفعه إلى إعلان حرب انتخابية قبل الأوان على إلياس العماري، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة؟

السياقات

نحن المشاركات والمشاركين في الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات المنظمة بدعوة من مجلس جهة طنجة-تطوان- الحسيمة، وبشراكة مع جمعية محاربة السيدا وكنفدرالية جمعيات صنهاجة الريف للتنمية، وهي الندوة التي تميزت أيضا بالحضور والمشاركة الفاعلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وفاعلين مدنيين وأكاديميين وخبراء وطنيين ودوليين ومنتخبين، والقطاعات الحكومية المعنية؛ يومي الجمعة 18 والسبت 19 مارس 2016بمقر مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

إذ نستحضر:

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولاسيما المادة 12 منه، كما تم التعليق عليها من طرف اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتعليق العام رقم 14،

ديباجة الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بنصها المعدل ببروتكول 1972 و لاسيما التزام الدول الأطراف بصحة الإنسانية ورفاهيتها،

خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعنونة بـ"تحويل عالمنا" والمعتمدة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1.70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015.

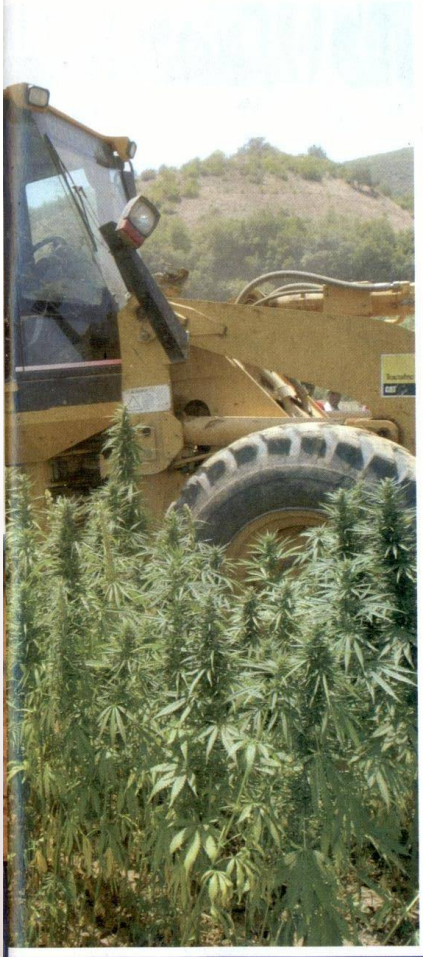

إذ نستحضر أيضا على وجه الخصوص:

خلاصات دراسة المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول تأثير سياسات المخدرات العالمية على التمتع بحقوق الإنسان، الصادرة بتاريخ 4 سبتمبر 2015 (A/HRC/30/65)، ولاسيما توصياتها وخلاصاتها المتعلقة بإزالة العوائق عن ولوج مستعملي المخدرات إلى الحق في الصحة، بما في ذلك نزع الطابع الجرمي عن الحيازة و الاستهلاك الشخصيين للمخدرات، والحق في محاكمة عادلة في سياق التدبير القضائي لقضايا المخدرات، والتفكير في حلول بديلة للمتابعة القضائية وللعقوبات السالبة للحرية.

القرار 51/12 للجنة المخدرات للأمم المتحدة، حول تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة وباقي هيئات الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان في إطار إعمال المراقبة الدولية لتطبيق الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات.

خلاصات تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، الصادر في 6 غشت 2010 (A/65/255) بما فيها التوصيات المتعلقة بتدابير الحد من الأضرار كما فصلها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وكذا بإزالة الصفة الجنائية أو إلغاء العقوبات عن حيازة المخدرات وتعاطيها، إضافة إلى إصلاح القوانين والسياسات التي قد تتضمن عوائق تحول دون تقديم الخدمات الصحية الأساسية لمتعاطي المخدرات، وكفالة امتثال سياسات مكافحة المخدرات لحقوق الإنسان، والنظر في إنشاء إطار تنظيمي للمخدرات في الأجل الطويل.

التوصيات:

لقد أثبتت هذه الوكالات، أن السياسات القمعية تجاه استهلاك المخدرات ومزارعي النبتات الأصلية بما فيها الكيف هي ذات تأثير سلبي.

نوصي بما يلي:

إلى المشاركين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الخاصة بالمخدرات والجريمة، والمقرر انعقادها بنيويورك، بين 19 و 21 أبريل المقبل.

1 - اعتماد السياسات الدولية في مجال مكافحة المخدرات على الحق في التنمية المستدامة، الصحة العامة وحقوق الإنسان، بالنظر إلى الآثار الضارة وغير المنتجة للسياسات المعتمدة على الزجر والتجريم وحدهما.

2- أن يخلص التقرير النهائي لنتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة الخاصة بالمخدرات، و الموجود حاليا قيد التفاوض، إلى توصيات تركز بشكل خاص على ما يلي:

أ) النهوض بالسياسات الوطنية الفعالة، من خلال الاستفادة من مجالات التعاون العالمي والجهوي وتقاسم التجارب الجيدة فيما يتعلق بالبدائل التنموية المرتبطة بزراعة الكيف.

ب) الالتزام الواضح للعمل من أجل الحد من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي لدى مستخدمي المخدرات، فضلا عن مجموعة من التدابير للجمع بين الوقاية والعلاج والرعاية، كما هو منصوص عليه من قبل برنامج الأمم المتحدة المشترك.

ج) الالتزام بتوفير الدعم والحماية لمدمني المخدرات بدلا من سياسة العقاب والزجر المعمول بها حاليا من خلال وضع وتنفيذ بدائل للتجريم والملاحقة القضائية والعقوبات السالبة للحرية، وأن يتم على الخصوص استحضار تقرير الهيئة الدولية

تقارير اللجنة العالمية لمكافحة المخدرات، وخاصة تقريرها الصادر في يونيو 2011 تحت عنوان "الحرب على المخدرات" والتي خلصت إلى الفشل المتزايد

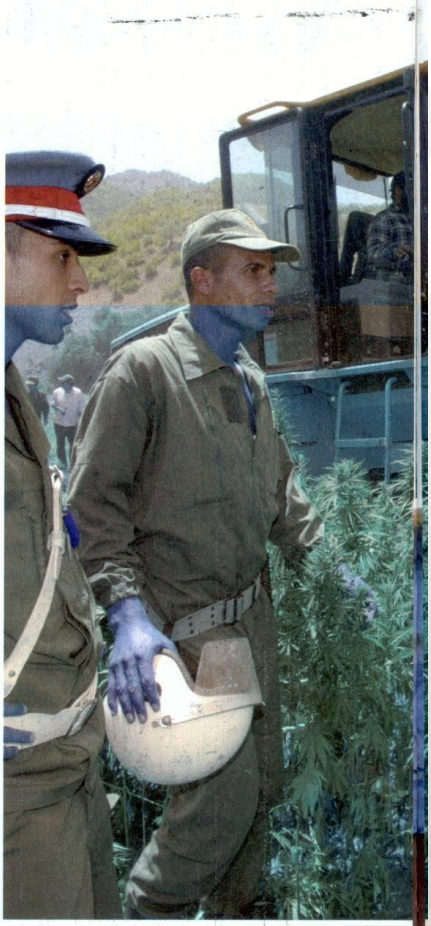

للسياسات الزجرية والعقابية كأساس لاستراتيجية مكافحة المخدرات في تحقيق الأهداف الأساسية التي أعلنتها، كما أوصت بإعادة نظر شاملة في سياسات مكافحة المخدرات بما يضمن تقليص المخاطر بالنسبة للأشخاص والجماعات والأمن الوطني، والحد من الإجرام المتعلق بالمخدرات بتحسين شروط عيش الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك مزارعي القنب الهندي، ووضع سياسات تكفل إخراجهم من الفقر. كما أوصى التقرير الحكومات بتجريب نماذج للضبط القانوني للمخدرات بما يؤدي إلى مكافحة و تقليص سطوة الجريمة المنظمة وحماية صحة وأمن الأشخاص، وهي توصيات تعتبر اللجنة أنها تنطبق على مجال القنب الهندي.

وإذ نستكمل استعداداتنا للمشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الخاصة بالمخدرات والجريمة، والمقرر انعقادها بنيويورك، بين 19 و 21 أبريل المقبل.

وإذ يندرج مسعانا في إطار مجتمعنا المدني في مجرى الحراك العالمي للترافع قصد إبراز فشل الحرب على المخدرات خلال الأربعة عقود الأخيرة؛

وإذ نؤكد، انطلاقا من تجربتنا الميدانية المحلية، ضرورة وضع سياسات عمومية مندمجة، تضمن إيجاد بدائل واقعية و تشاركية تروم تنمية الإنسان والمجال، وتضمن الولوج الفعلي لمزارعي القنب الهندي الموجودين في وضعية الفقر والهشاشة إلى حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المضمونة بمقتضى الدستور وبمقتضى الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها.

وإذ نعلن تشبثنا بإعمال بمبدأ عدم الإفلات من العقاب تجاه الجرائم المحلية والدولية ذات الصلة بالمخدرات، طبقا للالتزامات الاتفاقية للمغرب وقوانينه الداخلية والتزاماته فيما يتعلق بالتعاون القضائي.

وإذ نبدي وعينا العميق بالمخاطر الجدية التي تخلفها السياسات الدولية الحالية في مجال مكافحة المخدرات من آثار تقوي من ارتباط المخدرات بالإرهاب وبانتهاكات حقوق الإنسان.

وإذ نعتبر أن ما جاء في مسودة الوثيقة الختامية التي نشرت في 25 فبراير 2016، يكتفي بالتركيز على حظر تعاطي المخدرات اعتمادا على رؤية هادفة لعالم خال من المخدرات، ومن ثم لا تتلاءم مع ما تذهب إليه مختلف وكالات الأمم المتحدة التي أبرزت حدود هذا النهج، آثاره السلبية على الصحة العامة، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الاتجاهات الحالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، برنامج الأمم المتحدة المشترك حول السيدا، منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان■

لمراقبة المخدرات لسنة 2007 في هذا المجال وتقاريره الأخرى ذات الصلة وكذا المبادئ العامة لتناسبية العقوبات المكرسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

د) التزام أقوى ضد عقوبة الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدرات، وذلك تمشيا مع المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومع موقف مجلس حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة؛

س) التوصية بإزالة العقوبات الجنائية المترتبة عن مجرد تعاطي المخدرات أو المترتبة عن زراعة الكيف و العمل على إيجاد بدائل قائمة على التنمية المستدامة■

الملتمسات:

يوصي المشاركات و المشاركون في الندوة الدولية باستمرار التفكير الجماعي بين مختلف المؤسسات المعنية في ما يلي:

استثمار فرصة مراجعة القانون الجنائي من أجل

- تعديل الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.282 بتاريخ 28 ربيع الثاني 1394 (21 مايو 1974) المتعلق بزجر الإدمان على المخدرات السامة ووقاية المدمنين على هذه المخدرات، وذلك من أجل نزع الطابع الجرمي عن استهلاك المخدرات وتعويض العقوبات السالبة بتدابير علاجية قائمة على احترام حقوق وكرامة الأشخاص المتعاطين.

- تعديل الظهير الشريف ل 1974 المشار إليه أيضا من أجل عدم تجريم الزراعة النظامية و المراقبة للقنب الهندي كجزء من سيناريو تقنين وضبط الدولة لزراعته قصد الاستعمالات الطبية والصناعية.

2)تعميق التفكير الجماعي والتشاركي بشأن الحلول القانونية الملائمة التي يضمنها الدستور لوضعية مزارعي القنب الهندي المتابعين في إطار مقتضيات الظهير الشريف ل 1974 الساري المفعول.

- تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بمكافحة التمييز من أجل ترتيب الجزاءات القانونية على التمييز بسبب الوضع الصحي الحالي أو المستقبلي مما سيساهم في إزالة العوائق التي يصادفها الأشخاص المتعايشون مع مرض نقص المناعة المكتسب وباقي الفئات الهشة في الولوج إلى العلاج.

- وضع سياسات عمومية مندمجة، وطنية وترابية بهدف التأهيل الاقتصادي والاجتماعي لمزارعي القنب الهندي الفقراء وعائلاتهم، وخروجهم من الفقر وضمان ولوجهم لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- الارتكاز في جميع الحلول والسياسات المقترحة، بما فيها تلك المتعلقة بمكافحة المخدرات و تقليص المخاطر على مقاربة حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ومكافحة التمييز ومراعاة المساواة بين الجنسين كما يضمنها الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها.

هذا، ويتشرف المشاركون والمشاركات في الندوة الدولية برفع ملتمس إلى النظر السامي لجلالة الملك، قصد تفضله بدراسة إمكانية:

- تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، لآفاق تحديد سياسة عمومية بديلة في مجال المخدرات من منظور التنمية المستدامة والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي لمزارعي القنب الهندي الفقراء، وتقنين وضبط زراعة هذا المنتوج وتثمين استعمال القنب الهندي في المجالات الطبية والصناعية.

- تكليف المجلس الوطني لحقوق الإنسان للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، لآفاق تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بالمخدرات من منظور حقوق الإنسان.■

مجلس حقوق الإنسان يراقب الانتخابات

287/12

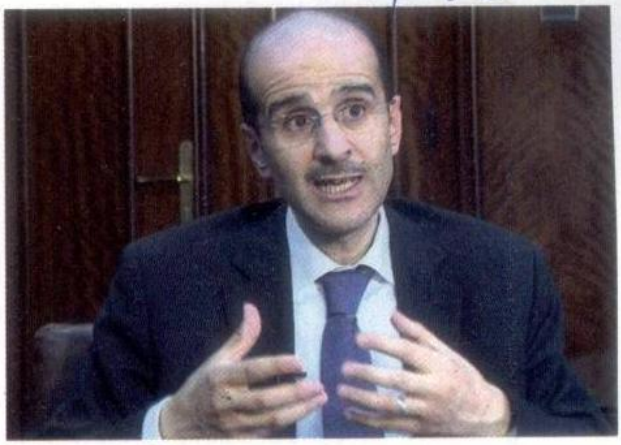

أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة لدى المجلس، قد عقدت اجتماعها الأول، يوم الخميس 7 أبريل 2016 في الرباط، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة للانتخابات التشريعية لـ7 أكتوبر 2016.

هذا، وتضمن جدول أعمال اجتماع اللجنة مجموعة من النقاط المرتبطة أساسا بتحيين الوثائق الأساسية للجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، لاسيما وثائق الاعتماد والقانون الأساسي ومعايير الاعتماد. وبالإضافة إلى ذلك، تداولت اللجنة في شأن نقاط تهم برنامج عملها في أفق فتح باب الترشيحات لملاحظة العمليات الانتخابية المقبلة.

يذكر أن القانون رقم 11-30 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، الصادر في 6 أكتوبر 2011، ينص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات.

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون و الاتصال، وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتهدف ملاحظة الانتخابات لدى المجلس إلى التتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية وتجميع معطياتها بموضوعية وتجرد وحياد، وتقييم ظروف تنظيمها وإجرائها ومدى احترامها للقواعد الدستورية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات والمعايير الدولية، من خلال إعداد تقارير بشأنها تتضمن ملاحظات الجهات المعدة لهذه التقارير، وعند الاقتضاء، توصياتها التي ترفعها إلى السلطات المعنية■

12

المانوزي.. لن نقبل بإغلاق ملف ضحايا الاختفاء القسري دون الكشف عن الحقيقة ولن نسمح بأي تواطئ

الإثنين 08 فبراير 2016 م على الساعة 12:34

هذا بالضبط ما كتبه الأستاذ مصطفى المانوزي، على حائطه على الفايسبوك، حول محاولة إغلاق مسلسل العدالة الانتقالية دون حقيقة وطنية.

إذ كتب بالحرف تخوفا من خطوات لقبر ملف، لازال جرحه مفتوحا في غياب الحقيقة كاملة: » التأمت يوم أمس أسر ضحايا الاختفاء القسري وذوي حقوق المجهولي المصير، ليجددوا هياكل تنسيقيتهم المنضوية تحت لواء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، ومن خلاله تجديد النفس الحقوقي، مؤكدين تشبث الجميع بالوحدة والتضامن والصمود ومقاومة كل أشكال التقصير والتهاون والتراخي والمساومة في القضية، وهو ما أعطي القوة لشرعية رفض رغبة ما تتبلور لإغلاق مسلسل الحقيقة والكشف عن المصائر، هذه الرغبة التي لن نتركها تتحول، سياسيا، إلى إرادة، مادامت الحقيقة الوطنية عالقة، وفي هذا اعتبرنا أن أية توصية من قبل المجلس الوطني لحقوق الانسان بالإغلاق، بمثابة تواطئ فاضح، فكيف لهم أن يوصوا بالإغلاق دون تعليل مقنع وشافي تجاه الضحايا والتاريخ الوطني، اللهم إذا كانوا يملكون الشجاعة الكافية للإفصاح صراحة عن مناهضي الحقيقة والممتنعين عن التعاون في تمكين الوطن من أرشيف الوقائع ؟

إن ظروف الإغلاق غير متوفرة بتاتا، مادام مسلسل العدالة الانتقالية لم يكتمل، ليس فقط لأن المصائر لم تكتشف ولم يكشف عنها، ولكن أيضا لأن ضمانات عدم التكرار لم تسن تشريعيا، وعلى الخصوص فيما يرتبط بالحكامة الأمنية والأمن القضائي واستقلال السلطة القضائية وتقرير استراتيجية عدم الإفلات من العقاب.

صحيح أن هناك رغبة لدى الدولة في القطع مع الماضي الذي لا يريده البعض أن يمضي، ولكن هل يكفي ذلك دون أن تتحول الرغبة أو النية إلى إرادة سياسية تجعل من الحقيقة رافعة للمضي نحو المستقبل، فهل نكون في مستوى المنعطف والظرفية بتوفير البيئة الحقوقية الملائمة، ولتكن كل المقاربات والإجراءات تشاركية، وأول الخطوة تكريس مطلب الحق في معرفة الحقيقة حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإلغاء المادة السادسة من قانون حماية العسكريين الذي يمنع هؤلاء من الإفصاح والبوح عن ما جرى، إنقاذا للحيوات البشرية وماء وجه الوطن الذي لن يوفره أي نهر أو قدر »

http://www.febrayer.com/321447.html

يكرم المسرحي الراحل الطيب الصديقي ومحمود غينيا ودودو نديايي روز

مهرجان كناوة وموسيقى العالم ينطلق في الشهر المقبل

أعلن منظمو مهرجان" كناوة وموسيقى العالم"في مدينة الصويرة المغربية أن دورته ال 19 ستنظم ما بين 12 و 15 مايو (أيار)المقبل.

إبراهيم بنادي من الرباط: أعلن منظمو مهرجان" كناوة وموسيقى العالم"في مدينة الصويرة المغربية أن دورته ال 19 ستنظم ما بين 12 و 15 مايو (أيار)المقبل.

و سيعرف المهرجان تنظيم وصلات للمزج الموسيقي وإقامات فنية علاوة على برمجة متميزة وكذا تنظيم منتدى حقوق الإنسان الذي أضحى موعدا أساسيا للمهرجان، وهي مواعيد مفتوحة في وجه العموم.

التازي:

وقالت نائلة التازي، منتجة المهرجان لوسائل الاعلام "إننا لطالما دافعنا عن العمق الأفريقي للمغرب من خلال هذه الثقافة، إذ لم يكن يُنظر إلى هذه المبادرة بجدية قبل عشرين سنة"،مضيفة أن "الثالوث كناوة–الصويرة–أفريقيا" لم يكن يحقق الصدى أو التناغم المرجو، أما اليوم، فكل المؤشرات تبرهن أن لهذا الاختيار مغزى، وأنه الدافع الذي دفعنا بمعية المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى تكريس منتدى المهرجان إلى أفريقيا للسنة الثالثة على التوالي".

وتضيف: إن "المهرجان يعد مختبراً حقيقياً للمزج بين مختلف الأجناس الموسيقية وهي السمة التي نصبو إلى استمرارها كعلامة بارزة للمهرجان"، وتقول: إننا نحمي هذه الخصوصية والأصالة التي يتميز بها هذا الحدث والتي تضفي عليه معنى ومصداقية". وتستطرد: "إن "نجوم المهرجان هم كناوة أولا وقبل كل شيء".

تكريم:

وتكرم دورة هذه السنة المعلم الكناوي محمود غينيا والفنان المسرحي الراحل الطيب الصديقي. كما سيتم تكريم دودو نديايي روز، الفنان الملقب بـ"ساحر الإيقاعات" الذي ما زال صدى طبله يتردد في سماء الصويرة منذ أول مشاركة له في هذا المهرجان قبل خمسة عشر سنة خلت حينما أقام أول حفل له بالمملكة المغربية.

ويقترح المهرجان على عشاق الموسيقى والآلاف من الأوفياء لهذا الموعد الفريد من نوعه حفلات ساحرة في فن الجاز وموسيقى العالم. حيث سيتحف مختار غينيا، شقيق محمود غينيا، بمعية 12 عازفا للإيقاع من أبناء دودو نديايي روز الجمهور من خلال وصلات للمزج الموسيقي تكريما لجيل الرواد ولأفريقيا التي تعج بالمواهب، تشارك فيها صوت الصحراء القوي رشيدة طلال.

كما سيشكل المهرجان فرصة لاكتشاف أو إعادة اكتشاف أسماء كبار من عالم الجاز إلى جانب فنانين أعطوا نفسا جديداً لهذا الفن عبر تبني أسلوب متفرد، يقدم للجمهور رؤية ذكية نابعة من الثقافة ومن المعيش اليومي ومن الحاجة، أمثال راندي ويستون وجمال الدين تاكوما وكريستيان سكوت وجيف بايار تريو.

هذا وسيتابع جمهور الصويرة حفلات الفرقة الشهيرة "هوبا هوبا سبيريت" كما سيكتشف الحضور الفنان الغاني بليز ذي امباسادور، رائد اللون الموسيقي الجديد الذي يمزج بين الألحان الأفريقية كـ"الهاي لايف" و"الأفروبيت" و"الهيب الهوب".

http://elaph.com/Web/Entertainment/2016/4/1082979.html

التغيرات المناخية والعدالة البيئية موضوع لقاء بالرباط يوم السبت القادم

تنظم "مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية"، يوم السبت القادم بالرباط، لقاء تفاعليا حول موضوع "التغيرات المناخية والعدالة البيئية .. من أجل إعمال المقاربة الحقوقية في مفاوضات مؤتمر الأطراف بمراكش".

وأفاد بلاغ للمنظمين بأن برنامج اللقاء، المنظم بشراكة مع مؤسسة أجيال للنهوض بحقوق الإنسان، وبدعم من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، سيتيح قراءة في مخرجات اتفاق باريس للتغيرات المناخية، وفي التزامات المغرب في هذا الإطار واستعداداته لاحتضان مؤتمر الأطراف العالمي (كوب 22) بمراكش، كما يحاول تسليط الضوء على الدور الترافعي لمنظمات المجتمع المدني المشتغلة في مجال البيئة وحقوق الإنسان.

ويأتي هذا اللقاء في سياق استراتيجية المؤسسة وتحديدا في إطار برنامج "منتدى التفكير الجماعي في قضايا حقوق الإنسان" كأحد المجالات الأساسية في هذه الاستراتيجية، كما يعدا استمرارا للنقاش الدائر حاليا بين مختلف فعاليات المجتمع المدني وخاصة مكوناته الحقوقية والبيئية، وذلك من أجل تعزيز التفكير المشترك سعيا منها إلى تنسيق الجهود وتطوير المشترك الذي يمكنها من الاشتغال والترافع للتأثير في أشغال المؤتمر.

ويهدف هذا اللقاء إلى توفير فضاء للتبادل وتقاسم التجارب والخبرات والممارسات الفضلى في مجال التعبئة والضغط والترافع من أجل إدماج الحقوق البيئية والعدالة المناخية في إطار مفاوضات مؤتمر الأطراف لتغير المناخ بمراكش، والتفكير في طرق عمل مشتركة حسب اختصاصات ومهام الهيئات المشاركة.

وسيعرف هذا اللقاء **مشاركة القطاعات الحكومية المختصة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وخبراء في مجال البيئة والتنمية المستدامة وكذا فعاليات سياسية** ومدنية.

http://www.akhbarona.com/divers/162756.html

حقوقيون يحتجون على محاولات السلطات لمنع" تنظيم مؤتمر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

الخميس 14-04-2016 19:05

أعلنت العديد من الجمعيات الحقوقية عزمها الخروج إلى الشارع، الأسبوع المقبل، وذلك للاحتجاج على ''مؤشرات منع السلطات'' للجمعية المغربية لحقوق الإنسان من تنظيم مؤتمرها.

وعقد ممثلو عدد من الجمعيات الحقوقية اجتماعا، أول أمس الثلاثاء، وذلك لـ''مناقشة مؤشرات، وبوادر حرمان السلطات العمومية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان من حقها في استعمال الفضاءات العمومية لعقد مؤتمرها الوطني الحادي عشر''. وأكد مسؤولو الـ AMDHأنهم ''اتصلوا مبكرا بمدير المركز الدولي للشباب في بوزنيقة، وحجزوا المركز بعد أن أكدت لهم الإدارة عدم وجود أي نشاط في التاريخ المحدد للمؤتمر، وعند إعادة الاتصال به في أكتوبر 2015، أخبر الجمعية باستمرار وجود الحجز''.

إلا أن القائمين على هذه المنشأة طالبوا نشطاء الـ AMDHبتوجيه مراسلة لوزير الشباب والرياضة في سبيل تمكينهم من تنظيم النشاط. كما اتصل هؤلاء بمدير مسرح محمد الخامس شهر يوليوز الماضي قصد حجز المسرح لعقد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، ليفاجؤوا بإخبارهم من طرف كتابة المدير بأن اليوم الذي كان محجوزا للجمعية شهر أبريل الجاري قد تم تفويته لجهة أخرى، على الرغم من توصلهم بجواب كتابي يؤكد الجز شهر نونبر الماضي.

تبعا لذلك، اعتبر الحقوقيون أن ''ما تتعرض له الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من محاولات لمنعها من عقد مؤتمرها الوطني الحادي عشر داخل إحدى الفضاءات العمومية، مؤشر قوي على عزم السلطات العمومية بمصادرة حقها في التجمع السلمي وحقها في التنظيم''، الأمر الذي يعتبر '' مسا خطيرا بعمل المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان ''، وفق بلاغ الجمعيات، التي أكدت على ''وضع مقراتها وإمكانياتها اللوجستيكية رهن إشارة الـ AMDHطيلة أيام المؤتمر لعقد اجتماعات لجانها الموضوعاتية، واجتماعات المؤتمرين'' .

كما قرر الحقوقيون توجيه مراسلات في الموضوع إلى كل من رئيس الحكومة ووزير الداخلية ووزير العدل **والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، مع تنظيم وقفة احتجاجية أمام البرلمان يوم الثلاثاء المقبل.

http://www.alyaoum24.com/570880.html

النواب يمررون مشروع قانون المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة

مريم بوتوراوت الخميس 14-04-2016 14:45

بعد أن استمر الاجتماع الأول، الذي خصص للتصويت عليه ما يزيد عن عشر ساعات، عرفت نقاشا حادا حول المادة الأولى منه، صادقت لجنة القطاعات الاجتماعية في مجلس النواب على مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

المصادقة على النص، الذي حملته وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بسيمة الحقاوي، إلى البرلمانيين، عرفت نقاشا ساخنا دام ست ساعات متواصلة في اجتماع عقد، يوم أمس الأربعاء، ومرر النواب هذا النص بأغلبية الأعضاء الحاضرين، حيث لم يعترض أي نائب عليه، فيما امتنع ثلاثة نواب من المعارضة عن التصويت.

وقد عرف الاجتماع حضور رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، وكذا رشيد روكبان، رئيس فريق التقدم الديمقراطي.

وعرف الاجتماع الأول للتصويت على النص، والذي انعقد، الأسبوع الماضي، نقاشا لعشر ساعات حول المادة الأولى بخصوص تعريف مشروع القانون لـ"الأسرة"، إضافة إلى تأطير النص القانوني بديباجة تنص على المنطلقات الأساسية، المتعلقة بالمرجعية الدولية والتذكير بالتزامات المغرب فيما يخص تطوير الممارسة الاتفاقية ذات الصلة بالحقوق الإنسانية للنساء والطفل، التي تنص على حماية الحقوق الإنسانية للنساء والأسرة عن طريق إحداث مؤسسات وطنية تعنى بمكافحة التمييز القائم ضدهما.

وتنتقد الجمعيات النسائية المشروعين، المتعلقين بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وهيأة المناصفة، ومكافحة جميع أشكال التمييز، ويتهمون الحكومة بـ"إفراغها" من محتواها الدستوري والحقوقي، وهي القوانين نفسها، التي لقيت انتقاداً من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ومن المنتظر أن تصوت اللجنة ذاتها، الأسبوع المقبل، على تعديلات بخصوص مشروع القانون المتعلق بهيأة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز، وهي الهيأة، التي نص عليها الفصل 19 من الدستور من أجل إحقاق المناصفة، وتعتبر من بين أهم الهيآت، التي جاء بها الدستور.

http://www.alyaoum24.com/570700.html

انطلاق فعاليات الدورة السابعة لمهرجان الداخلة للمسرح الحساني

انطلقت، اليوم الخميس، بالمركب الثقافي بالداخلة، فعاليات الدورة السابعة لمهرجان الداخلة للمسرح الحساني، تحت شعار "المسرح الحساني ودسترة الحسانية".

وتتميز الدورة السابعة للمهرجان، الذي تنظمها جمعية أنفاس للمسرح والثقافة، **بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ووزارة الثقافة، وبدعم من السلطة المحلية والمجالس المنتخبة بجهة الداخلة وادي الذهب، بالانفتاح على القطر الموريتاني من خلال مشاركة مركز الدراسات الصحراوية "بأطر" وجمعية المسرحيين الموريتانيين، وثلة من الصحفيين والإعلاميين.

وصنف القائمون على برنامج الدورة السابعة للمهرجان فقرات وفعاليات المهرجان إلى فئات اختارت الرجوع إلى الخيمة ورمزيتها التراثية ودلالاتها الثقافية والمعرفية ليضم المهرجان ثلاث خيام (الخيمة الأولى للاحتفالية، والثانية باسم خيمة طنجة، والثالثة باسم خيمة موريتانيا) تحتوي كل خيمة على عروض مسرحية وأنشطة ثقافية وفنية.

وقال رئيس جمعية أنفاس للمسرح والثقافة، السيد سالم بلال، في كلمة الافتتاح، أن برمجة هذه الدورة تميزت بالقوة من حيث عدد الأنشطة الثقافية، "ويبقى علينا الان تنزيلها والعمل على إنجاحها"، مشيرا إلى أن إدارة المهرجان برمجت أنشطة فنية وثقافية إضافة إلى العروض المسرحية المشاركة.

واضاف السيد بلال أن إدارة المهرجان برمجت أيضا احتفاء بالمدرسة الاحتفالية، من خلال أنشطة متعددة تنسجم وتتناغم مع المدرسة الاحتفالية، من بينها قراءات شعرية من ديوان "زاد ناس" للشاعر محمد سالم بابا الري، إيمانا من المهرجان بأهمية الشعر الحساني كمادة أدبية أصيلة، مشيرا إلى أنه في إطار التكوين في المسرح تمت برمجة ورشات تكوينية صباحية في إعداد الممثل من تأطير السيد بشير اركي القادم من مدينة تارودانت.

وشدد على أن إدارة المهرجان واعية بأهمية حضور الوفد الفني القادم من طنجة ، ولذلك خصصت له احتفالا بخيمة طنجة، ينم عن العلاقة الوطيدة بين شمال المغرب وجنوبه، وسيتم بخيمة طنجة افتتاح رواق الكتب المتخصصة التي أصدرها المركز الدولي للفرجة بطنجة.

وفي الإطار الثقافي نفسه، أكد رئيس الجمعية أنه، في إطار الاحتفال بخيمة موريتانيا، تمت برمجة تقديم وتوقيع كتاب "الأمل بثلاثة أبعاد – نصوص مسرحية حسانية" لمركز الدراسات الصحراوية "بأطر"، مشيرا إلى أنه تمت برمجة لقاءات تواصلية مع الفنان الموريتاني السيد لمرابط ولد الزين، ومع باقي أعضاء الوفد الموريتاني من أجل التواصل المنشود بينهم وبين الجمهور المغربي في الأقاليم الجنوبية.

وأكد مدير المهرجان توفيق شرف الدين، أن هذه الدورة ستعرف مشاركة عدد من الفرق المسرحية الحسانية الناجحة، التي تتبارى على جوائز المهرجان، وفرق مسرحية وطنية وعربية وفعاليات فنية وثقافية من دول عربية إضافة الى برامج ثقافية وفنية متكاملة، تتضمن أنشطة ثقافية، وتنظيم ندوة ثقافية حول موضوع "المسرح الحساني والامتداد الإفريقي"، وحضور لرموز المسرح المغربي والعربي، وقراءة في كتب مسرحية صادرة حديثا، ولقاءات فنية، ومعارض، وسهرات تراثية محلية.

وأشار السيد شرف الدين إلى أن هذه الدورة ستعرف مشاركة سبع فرق مسرحية تصنف ثلاثة منها خارج المسابقة، وهي مسرحية "الصعلوك" لفرقة أنفاس للمسرح والثقافة، ومسرحية "لافاش" لفرقة القنطرة من طنجة، ومسرحية "حبل غسيل" لجمعية المسرحيين الموريتانيين.

وسجل أن أربع فرق مسرحية ستتنافس للظفر بجوائز المهرجان، وهي مسرحية "هوما من هوما" لفرقة أوتاد الركح، ومسرحية "بقايا زمن" لجمعية سيدات الصحراء، ومسرحية "ماسمعني الفالي" لفرقة الحبشي، ومسرحية "لاكاسامار" لفرقة بروفا للفنون المشهدية، وذلك بتوجيه لجنة التحكيم برئاسة السيد الحسين الشعبي، وعضوية كل من السيدة ميمونة السيد، والسيدة حجيبة ماء العينين، والسيد ميلود بوشايد، والسيد باه النعمة.

http://dakhla24.com/news13808.html

التوقيع على محضر لضمان توظيف أساتذة الغد دفعة واحدة بين الحكومة و الطلبة الأساتذة

14 أبريل, 2016

بتوقيع الوالي عبد الوافي الفتيت، وممثلون عن تنسيقية الأساتذة المتدربين، وآخرون عن النقابات التعليمية والمبادرة المدنية، اليوم، بالرباط على محضر لتسوية ملف ''أساتذة الغد''، يكون الطلبة الأساتذة قد ربحوا توظيفهم دفعة واحدة.

و سيسند أمر تنزيل هذا الحل حسب المحضر إلى لجنة تقنية، تتشكل من وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة ووزارة التربية الوطنية ووزارة المالية، بناء على الأرضية المعتمدة في الوثيقة المتفق عليها اليوم الأربعاء.

وكان رئيس الحكومة قد كشف في تصريح صحفي له، عقب لقائه صباح اليوم، بطلبة المعهد العالي للصحافة والاتصال التابع لمؤسسة ''إيكوميديا'' بالدارالبيضاء، أن ملف الأساتذة المتدربين، سيعرف طريقه إلى الحل.

و كانت مصادرنا قد أكدت، في وقت سابق اليوم، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفي إطار مهام الوساطة والتوفيق التي يقوم بها، تدخل لاقناع الأساتذة المدربين بتعليق تنظيم المسيرة الوطنية، واللجوء الى القضاء الإداري للطعن في قرار المنع الصادر عن الحكومة.

وفي نفس الوقت تعهد المجلس الوطني بالقيام بالوساطة بينهم وبين الحكومة للإيجاد تسوية ملائمة للملف.

وأضاف أن الأساتذة المتدربين قبلوا اقتراح المجلس الوطني، وأن هذا الأخير تدخل أيضا لإطلاق سراح عدد منهم والذين اعتقلوا في محطة الحافلات القامرة بالرباط وغيرها من المدن في إطار تنفيذ وزارة الداخلية لاعلانها «التطبيق الصارم لقرار المنع».

وجاءت تحركات الوساطة بعد رد الحكومة الحاسم بمنع المسيرة المعلن عنها، واصدار رئيسها عبد الإله ابن كيران بلاغا في الموضوع، فيما أعلنت وزارة الداخلية أنها «ستحرص على التطبيق الصارم لقرار منع هذه التظاهرة»، ودعوتها الجهات الداعية لها إلى «احترام هذا القرار وعدم القيام بأي محاولة للمس بالأمن والاخلال بالنظام العام»، محملة إياهم «المسؤولية في كل ما يمكن أن يترتب عن أي عمل مخالف للقانون».

http://www.asdaerif.net/2016/04/14/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%AD%D8%B6%D8%B1-%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D8%B0%D8%A9-%D8%A7%D9%84/

البرلمان يصادق على قانون المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة

صادقت لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب ، على مشروع القانون 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وذلك بعد 6 ساعات متواصلة من النقاش في ثاني جلسة، وشهدت جلسة اليوم حضور بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

وأجازت اللجنة مشروع هذا القانون بأغلبية أعضائها وبدون معارضة وامتناع ثلاثة أعضاء، وقد عرف الاجتماع حضور رشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، ورشيد روكبان رئيس فريق التقدم الديمقراطي.

وتنتقد الجمعيات النسائية المشروعين المتعلقين بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وهيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، **ويتهمون الحكومة بإفراغها من محتواها الدستوري والحقوقي، وهي نفس القوانين التي لقيت انتقادا من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

ومن المنتظر أن تصوت اللجنة ذاتها الأسبوع المقبل، على تعديلات بخصوص مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز، وهي الهيئة التي نص عليها الفصل 19 من الدستور من أجل إحقاق المناصفة، وتعتبر من بين أهم الهيئات التي جاء بها الدستور.

ووفق مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة الطفولة، سيعهد للمجلس رصد وتتبع وضعية الأسرة والطفولة في المجالات الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية، وتتبع مدى ملاءمة البرامج الوطنية التي تهم الأسرة والطفولة لالتزامات المغرب الدولية.

http://www.infomedia.ma/2016/04/14/222864/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA

ائتلاف الجمعيات الحقوقية يحتج الثلاثاء المقبل تضامنا مع جمعية الهايج ويقدم هذه...

هشام اعناجي

اجمع ممثلو عدد من الجمعيات الحقوقية وبعض لفاعلين الحقوقيين في اجتماع لهم أول امس، عقب حرمان السلطات العمومية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان من حقها في استعمال الفضاءات العمومية لعقد مؤتمرها الوطني الحادي عشر، على تنظيم وقفة احتجاجية الثلاثاء المقبل أمام البرلمان تضامنا مع اقدم جمعية حقوقية يالمغرب.

وأوضح بيان للائتلاف الحقوقي أن الجمعية المغربية لحقوق الانسان التي يترأسها الحقوقالهايج قامت بجميع الإجراءات اللازمة، وتعتبر منعها اعتداء جديدا على حقها في استعمال فضاء عمومي، وانتهاكا صريحا لحق الجمعية في التجمع والتنظيم، مؤكدا على تضامن مكونات الحركة الحقوقية المغربية مع الجمعية ، واستعدادها للانخراط في كل المبادرات التي تهدف إلى صون حقوق الإنسان وحماية المدافعين عنها.

وفي خطوة مثيرة، أعلنت الجمعيات الحقوقية المنخرطة في مبادرة دعم جمعية الهايج، وضع مقراتها وإمكانياتها اللوجستيكية رهن إشارة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان طيلة أيام المؤتمر لعقد اجتماعات لجانها الموضوعاتية، واجتماعات المؤتمرين .

وطالب الائتلاف، الدولة المغربية بالتزام تعهداتها الدولية والوطنية باحترام الحق في التنظيم والتجمع السلمي ، ووضع حد للمضايقات التي تتعرض لها الجمعية مند مدة، كما وجه مراسلات في الموضوع إلى كل من رئيس الحكومة ووزير الداخلية ووزير العدل والحريات **ورئيس المجلس الوطني لحقوق** الإنسان.

ومن المنتظر ان يعقد الائتلاف ندوة صحفية يوم الإثنين 18 أبريل 2016 على الساعة العاشرة صباحا لإطلاع الرأي العام الوطني والدولي من خلال وسائل الإعلام على حيثيات القضية.

https://www.maghress.com/goud/412577

http://www.morocco24.net/article36907.html

بيان المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول هيئة المناصفة

عدالرحمان الطويل

في إطار متابعة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لمسار إعمال المقتضيات الدستورية تسجل بخصوص مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز المعروض على مجلس النواب أنه:

- § لا يغطي مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع وضعيات حقوق المرأة؛
- § غياب التنسيق الضروري بين جميع القطاعات والمؤسسات ذات الصلة بمكافحة التمييز ضد المرأة؛
- § لا يقدم أجوبة من أجل وضع استراتيجية لسياسة المغرب بخصوص مكافحة جميع أشكال التمييز؛
- § يتضمن تقييدات تحد من مقاربة مكافحة جميع أشكال التمييز؛
- § اختزال هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز في آلية محدودة الاختصاصات والفعالية بتغييب الجانب الحمائي وعد احترام مبادئ باريس الخاصة بالمؤسسات الوطنية علاوة افتقاده لديباجة تؤطره؛
- § **لم يأخذ بعين الاعتبار آراء المؤسستين الوطنيتين : المجلس الوطني لحقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ولا اقتراحات المنظمات والجمعيات والشبكات والائتلافات الحقوقية والنسائية .**

إن المنظمة المغربية لحقوق الانسان وهي تستحضر القلق الذي يسود الحركة النسائية والحقوقية، وانطلاقا من مواقفها المعبرة،وكذا الجدال الحاصل داخل لجنة الشؤون الاجتماعية غير المعنية بمثل هذا القانون ، تدعو المشرع ومن خلاله الأحزاب السياسية إلى:

- Vاستحضار جميع الإعلانات والعهود والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في وضع هذا القانون إعمالا لالتزاماته؛
- Vالالتزام بالمقتضيات الدستورية بخصوص المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم التمييز ومكافحة كل أشكاله؛
- Vالرقي بهذا القانون إلى قانون لمكافحة ومناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة ، وجعل الآلية المتمثلة في هيئة المناصفة آلية قمينة بذلك باحترام تام لمبادئ باريس الى جانب التنصيص على دورها الاستراتيجي الوقائي و الحمائي والاستشاري الملزم في هذا المجال وتدقيق علاقتها بجميع القطاعات والمؤسسات ذات الصلة.

كما تدعو المنظمة المغربية لحقوق الإنسان :

- الحكومة وفرق الأغلبية إلى تعميق الحوار والتشاور مع الحركة النسائية والحقوقية والأخذ بمقترحاتها فيما يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز ؛
- الجمعيات والمنظمات الحقوقية والنسائية إلى رص الصفوف للوقوف أمام أي إجهاز يطال المقتضيات الدستورية التي ناضلت من أجلها منذ عشرات السنين.

http://www.ksarplus.com/maroc/95615.html

الخلفي: قانون المجلس الوطني للصحافة إنجاز هام

عبد اللطيف الصلحي 14-04-2016

وصف مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، قانون المجلس الوطني للصحافة الذي يحمل رقم 90.13 بالجريدة الرسمية، والذي دخل حيز التنفيذ بـ"الإنجاز الهام"، معتبرا إياه "خطوة أولى على درب التنظيم الذاتي المستقل والديمقراطي لقطاع الصحافة، بتركيبة ثلاثية تشمل الصحافيين والناشرين والمجتمع".

واستطرد الخلفي في تدوينة له في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك"، أن هذا القانون "تم التفكير فيه منذ ملتقى الصخيرات قبل أزيد من عشر سنوات، مبرزا أن الدستور الجديد أتاح اعتماد الانتخاب قاعدة في تشكيله، وأصبح الجهة المختصة حصريا بمنح بطاقة الصحافة، والولوج إلى المهنة، وتعزيز استقلالية الصحافي والمقاولة الصحافية، كما انتقل إليه اختصاص التحكيم في نزاعات الشغل في مقاولات الصحافة، وهو المخول له بسحب بطاقة الصحافة".

وشدد وزير الاتصال، أن هذا القانون هو "سلطة مرجعية لها اختصاصات محددة بقوة القانون، وتمتلك القدرة والأدوات الفعلية من أجل التدخل لإقرار احترام أخلاقيات المهنة، وحماية حقوق الأفراد وصيانة حرمة الحياة الخاصة والقيام بالوساطة لذلك"، مشيرا إلى أنه "في حالة الاتفاق على الوساطة أو التحكيم، فلا يمكن الذهاب بعد ذلك إلى القضاء".

جدير بالذكر، أن المجلس الوطني للصحافة يتألف حسب نص القانون من 21 عضوا موزعين على 7 أعضاء ينتخبهم الصحافيون المهنيون من بينهم مع مراعاة تمثيلية مختلف أصناف الصحافة والإعلام، و7 أعضاء ينتخبهم ناشرو الصحف من بينهم، إضافة إلى سبعة أعضاء آخرين وهم ممثل عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، **وممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وممثل عن المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممثل عن جمعية هيئات المحامين بالمغرب، وممثل عن اتحاد كتاب المغرب، وناشر سابق تعينه هيئة الناشرين الأكثر تمثيلية، وصحافي شرفي تعينه نقابة الصحافيين الأكثر تمثيلية.

http://machahid24.com/politique/161564.html

العيون ..تحتضن نـدوة وطنية حـول موضوع:التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

أضيف في 14 أبريل 2016 الساعة 11 : 15

بشراكة مع جهة العيون الساقية الحمراء **تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون–السمارة**، وجامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال بالرباط، وبتعاون مع وزارة العدل والحريات واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وبدعم من وكالة الجنوب، نـدوة وطنية حـول موضوع:"التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني : رهانات وتحديات الملاءمة" وذلك يوم 16 أبريل 2016بقاعة مجلس جهة العيون–الساقية الحمراءابتداء من الساعة 9 صباحا.

و تأتي هذه الندوة في سياق ملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتروم استحضارالممارسات الفضلى ذات الصلة بالملاءمة في أبعادها الدستورية والقانونية والمؤسساتية والقضائية.

وتهدف هذه الندوة بالأساس إلى تسليط الضوء على نقط الارتكاز لإعمال البحث والتفكير في الإشكالات النظرية والممارساتية ذات الصلة بأوراش الملاءمة الدستورية و القانونية وانعكاساتها على مسارالاجتهاد القضائي الوطني، في ظل تكريس عالمية حقوق الإنسان.

وستختتم أشغال الندوة بالإعلان عن توصيات "إعلان العيون"، كما سيتم خلالها توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة و كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال بالرباط و جهة العيون الساقية الحمراء، التي ترمي إلى تشجيع التعاون في مجالات التكوين والبحث والتدريب، وتبادل الخبرات والمعارف العلمية والثقافية والحقوقية.

يذكر أن هذه الندوة تندرج في إطار تنفيذ صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال الملائمة والممارسة الاتفاقية، من خلال بحث ودراسة ملائمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع مقتضيات المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها.

http://www.chadakhbar.net/news6918.html

Droits humains: le Maroc présente son expérience à Genève

Le Maroc va organiser, vendredi à Genève, un Policy Dialogue sur les expériences nationales en matière de mise en oeuvre des instruments internationaux des droits de l'Homme.Ce dialogue, initié par la Mission permanente du Royaume auprès de l'ONU, réunira à la Salle marocaine du Palais des Nations près de 60 intervenants dont quarante ambassadeurs représentant les différents continents, des institutions nationales des droits de l'Homme, des mécanismes gouvernementaux de coordination en matière des droits de l'homme et le Haut-commissariat aux droits de l'Homme. Les participants, dont des représentants de grandes ONG internationales, examineront les bonnes pratiques et les leçons apprises en matière de mise en œuvre nationale des instruments internationaux des droits de l'homme, en vue d'une meilleure interaction avec ces mécanismes.

Lors de cette importante rencontre, l'expérience marocaine sera déclinée tant à travers le prisme de l'Institution nationale des droits de l'homme, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), que du mécanisme gouvernemental de coordination en matière des droits de l'homme, la Délégation interministérielle des droits de l'Homme (DIDH).

D'autres pays tels que l'Afrique du Sud, l'Allemagne, le Brésil, la Chine, les Etats-Unis, l'Egypte, le Qatar, l'Inde et la Russie partageront leurs expériences nationales ainsi que les bonnes pratiques qu'ils ont pu développer.

Le Policy Dialogue mettra notamment en exergue les voies et moyens d'opérationnaliser le concept de l'appropriation nationale des droits de l'homme.

Il s'inscrit dans le cadre des dialogues de Glion des droits de l'Homme, un processus de réflexion initié il y a trois ans par la Suisse, le Maroc, la Norvège, la Thaïlande et le Mexique et portant notamment sur les enjeux et les défis liés aux droits humains.

Ce très attendu Policy Dialogue viendra ainsi couronner le processus préparatoire de la conférence Glion III qui se tiendra à Vevey, en Suisse, les 2 et 3 mai prochain.

Cette rencontre à l'initiative du Maroc permet d'offrir une interaction transrégionale qui permet un dialogue approfondi entre toutes les sensibilités et confirme le rôle du Royaume comme bridge-builder (bâtisseur de ponts) du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU.

(MAP)

A LA UNE

Lynchages collectifs
Brutal retour à la «Siba»

C'est devenu courant. A croire qu'on vit une ère où le pays est au bord de la dérive? Avant, on avait tendance à crier au scandale et au manque de sécurité. Puis, on est passé à l'étape supérieure, celle de l'application de la loi par soi-même. La loi du talion qui démystifie ces idéaux d'Etat de droit, d'égalité et de liberté. Puis, que nul ne se sente plus libre de mener sa vie comme il l'entend... Certes, il y a des excès et des réactions qui dépassent l'entendement. Des attitudes que le «juste correct» social ne peut admettre et sur aucun plan. Mais c'est bien pour trancher dans de tels cas qu'il y a la Police et la Justice.
Nul n'a le droit de se faire justice lui-même et quel que soit sa motivation ou son mobile!

820/22-28

Pourtant, ce qui fait peur, surtout ces derniers temps, ce sont ces hordes de «citoyens» qui se proclament «justiciers» et fervents défenseurs des valeurs de la nation, en mettant surtout en avant l'aspect religieux... Dernière réaction en date, celle de Salé où la demeure d'une «sorcière» a été ravagée par des jeunes et des moins jeunes du voisinage. La sorcellerie est pourtant punie par la loi et nul n'a le droit d'entrer chez quelqu'un, en son absence et par n'importe quel moyen! Et pourtant...
Bien avant, à Béni-Mellal, d'autre gens se sont attaqués à deux homosexuels à l'intérieur même de leur demeure! D'ailleurs, on va finir par croire que c'est devenu légitime de s'attaquer à ces gens sans craindre la moindre poursuite. On se souviendra ici du cas de l'homosexuel de Fès, il y a un an, qui l'a échappé belle!
On n'oubliera pas non plus le lynchage populaire de deux jeunes femmes à Inzegane ou l'attaque d'une fillette à Safi dont le comportement vestimentaire n'était pas trop au goût de certains qui l'ont trouvé attentatoire à l'éthique, aux mœurs et à la religion!
Ainsi, il ne se passe plus un jour sans que l'on apprenne un fait du genre qui élargit de plus en plus le cercle de la pratique de cette justice aveugle et aveuglée par des motivations qui, dans la plupart des cas, ne tiennent pas vraiment.
Les autorités n'interviennent jamais, sinon toujours tard et agissent, elles aussi, à l'encontre des valeurs de l'Etat voulu de droit. Ce qui encourage de telles pratiques et active un brutal retour à l'ère de la «Siba»... Cette pratique qui, de par l'histoire du Maroc, admettait deux acceptations. La première, qui se rapproche de notre sujet, définissait par «Bled Siba» (contrairement à Bled Makhzen) tout le territoire non sécurisé par les organes makhzaniens du Sultan. Un espace où régnait justement l'anarchie et dans lequel la seule loi en vigueur était la «loi du plus fort». La seconde définition se basait sur un découpage géographique qui isolait les tribus. Ces dernières, qui étaient gérées de manière autonome, refusaient de payer les taxes et tributs qu'imposaient les autorités, notamment coloniales. D'où le terme de «Siba» qui, vers la fin de XIXème siècle, se verra défini autrement et perdra sa portée péjorative, connotant l'incapacité des autorités makhzaniennes à établir l'ordre, après avoir été longtemps à la merci de la menace des tribus, ce qui plongeait le pays dans un chaos sans pareil...
Par le biais de ses Caïds et Pachas et soutenu par les autorités coloniales, le Makhzen réussira un pressing sur les tribus... La réussite est telle que, sous l'emprise de la pauvreté, beaucoup de gens ont été contraints de vendre leurs terres pour survivre... Certains ont opté pour l'exode... Dans les centres urbains de l'époque, ces arrivants restaient sous l'œil des autorités, certes, mais l'incompatibilité d'humeur et de caractère entre ces gens venus d'horizons différents a bien été derrière de violents incidents, presque pareils à ceux qu'on observe de nos jours, un peu partout et pour différentes raisons... Serait-on en train de revenir à l'ère de la «Siba»?■

Hamid Dades

Homosexuels

La traque s'organise et s'intensifie

820/29-20 820/29-20

Alors qu'ils étaient à l'intérieur de leur domicile, deux homosexuels ont été sauvagement attaqués par les voisins et autres habitants de leur quartier. Les faits qui se sont déroulés le 27 mars 2016 à Béni-Mellal ont été filmés par les assaillants qui multipliaient les injures contre les deux jeunes hommes.

Pis encore, certains jeunes présents lors de cette attaque ont même fait usage d'armes blanches pour menacer la vie du couple homosexuel. Les deux victimes ont ensuite été violemment traînées à l'extérieur de leur domicile, visages ensanglantés. Le comble de cette histoire est que les deux homosexuels, pourtant victimes d'agression et d'intrusion illégale dans leur domicile, ont été immédiatement appréhendés par la police locale. Le fait qui leur est reproché était l'atteinte à la pudeur en entretenant une relation contre nature avec un partenaire de même sexe.

Loin du volet juridique qui incrimine l'homosexualité dans le Royaume, nombre d'acteurs de la société civile et de défense des droits de l'Homme expliquent que le

Homosexuels

La traque s'organise et s'intensifie

820/29-20 820/29-20 820/29-20

couple en question entretenait une relation sexuelle dans un espace privé, avec le consentement des deux partenaires. Ils ajoutent que les lois en vigueur ne permettent à personne de faire irruption au sein du domicile d'autrui sans autorisation du parquet. De même, une pétition exigeant la libération des deux jeunes homosexuels a rassemblé plus de 71.000 signatures sur le réseau AllOut. Lancée par le collectif Asswat et le magazine Akaliyat, cette pétition exige la libération des deux hommes sans conditions et l'ouverture d'une enquête sur cette agression homophobe. Et ce n'est pas tout. Plusieurs associations de défense des droits de l'Homme ont demandé une révision de l'article 489 du Code pénal. Ce dernier condamne à des peines allant jusqu'à trois ans de prison ferme pour des relations contre nature, assorties d'amendes allant de 120 à 1.200 dirhams. Dans le cas des deux homosexuels de Béni-Mellal, la justice a prononcé son verdict. Ils ont en effet été condamnés respectivement à 3 et 4 mois de prison avec sursis. L'un des agresseurs a été condamné à six mois de prison ferme, le deuxième à quatre mois de prison ferme et le troisième à trois mois de prison ferme. Quant au quatrième, il a été innocenté. Selon certains acteurs de la société civile locale, les deux victimes de l'agression homophobe devraient être innocentés et non pas condamnés à de la prison avec sursis.

Réactions mitigées

Le procès des homosexuels de Béni-Mellal et leurs agresseurs a suscité de vives réactions de part et d'autre. Alors qu'un sit-in a été organisé devant le tribunal de Béni-Mellal contre les victimes de l'agression homophobe, d'autres manifestants leur ont exprimé leur soutien. Parmi-eux, deux activistes du mouvement Femen. Les deux femmes qui ont tenté de manifester seins nus ont été rapidement maîtrisées par les forces de l'ordre et expulsées en dehors du territoire national. Un communiqué de la wilaya de la Région de Béni-Mellal-Khénifra a annoncé cette décision d'expulsion pour le motif de «tentative de mener des actes portant atteinte aux bonnes mœurs et à la morale publique».

De l'avis de la députée du PAM, Khadija Rouissi, le gouvernement a une grande part de responsabilité dans la montée en flèche des actes de violence perpétrés par des individus qui s'autoproclament justiciers du Royaume. La députée a expliqué: «Le chef de gouvernement avait déclaré, devant le président du Conseil national des droits de l'Homme, qu'un homme qui trouve sa femme en train de le trahir peut l'assassiner. Je trouve que cette déclaration est une sorte d'incitation et de légitimation de la violence au sein de la société».

L'homophobie se généralise

L'incident de Béni-Mellal est considéré par certains détracteurs de Rouissi comme étant isolé. Les faits démontrent tout le contraire. Lundi 29 juin 2015, un homme présenté comme étant homosexuel est sauvagement lynché en pleine rue. L'incident, qui s'est déroulé de nuit à Fès, a failli tourner à l'homicide. En effet, l'un des assaillants a usé de son casque-moto pour assainir des coups violents sur le crâne de la victime qui, même atterrée, a continué de recevoir des coups violents de toutes parts. En essayant de fuir une horde de jeunes hommes hystériques, l'homosexuel, désemparé, a tenté de se réfugier à l'intérieur d'un petit taxi. Le véhicule a été encerclé par une foule de plus en plus abondante. Prise de clichés, insultes de toutes sortes, saccage du véhicule et tentative de meurtre contre l'homme homosexuel vont durer plusieurs minutes avant qu'un agent de la police n'intervienne aussi timidement que tardivement pour disperser la foule en colère et prête à commettre le pire. La victime allait dire par la suite qu'elle a failli y passer et que, même quand un agent de police est intervenu pour l'extraire des griffes de ses agresseurs, un des éléments ayant participé au lynchage a jeté une bouteille en verre sur la voiture de la Sûreté nationale. Laquelle voiture tentait de faire éloigner la victime du champ d'agression. Ce qui a contraint un gardien de la paix à sortir son arme de service.

Ce qui s'est passé à Fès fait partie d'un très long feuilleton d'agressions contre les homosexuels. En effet, le 21 juin 2015, une vingtaine de personnes sont arrêtées à Agadir et poursuivies pour homosexualité et outrage public aux mœurs. Le collectif Aswat a dénoncé cette arrestation dans un communiqué, la qualifiant de campagne homophobe menée par les autorités locales. Le 22 mai de la même année, trois Marocains ont écopé de 3 ans de prison ferme à Taourirt pour homosexualité, soit la peine maximale. Prévenue par les voisins, la police avait arrêté un mécanicien d'une quarantaine d'années, dans son atelier, accompagné d'un homme de vingt ans. Selon les responsables de l'Association Marocaine des Droits de l'Homme (AMDH), la Constitution garantit à tout un chacun le respect de sa vie privée. Ces mêmes responsables ont ajouté que, du moment que l'homosexualité est pratiquée à l'intérieur d'un domicile privé et sans tapage nocturne ou atteinte à la quiétude d'autrui, personne n'a le droit de porter atteinte à cette communauté qui ne souhaite que vivre paisiblement. Il semblerait, néanmoins, que le chemin est encore long pour que la différence soit enfin acceptée au Maroc, surtout vis-à-vis des homosexuels. D'après un récent sondage réalisé par l'institut TNS, plus de huit Marocains sur dix se disent «pas du tout favorables à la tolérance envers l'homosexualité».■

Mohcine Lourhzal

Cachez ces femmes que je ne saurais voir

Siham et Sanaa se baladent tranquillement en cette journée de juin 2015, dans un marché d'Inezgane. Vêtues de jupes, elles seront prises à partie par un commerçant. Réclamant une intervention policière, les jeunes demoiselles seront accusées d'atteinte à la pudeur.

820/22-28

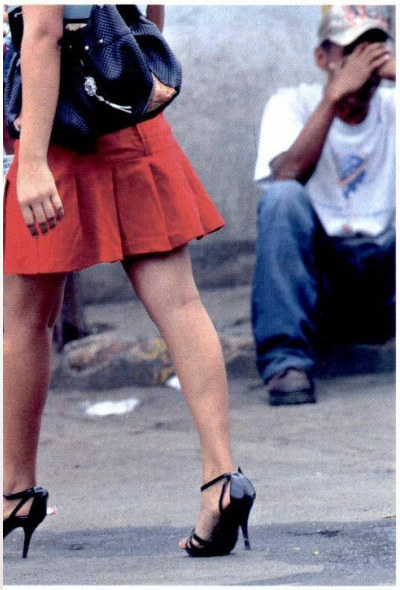

Il aura fallu attendre plusieurs jours avant de voir se dénouer cette affaire qui a suscité l'indignation des acteurs de la société civile et de nombreux citoyens. Tous ont exprimé leur refus de ce qui semblait clairement être une régression des libertés dans le Royaume, pourtant fervent défenseur, auprès des instances internationales, des principes de liberté et de modernité.

S'exprimant au sujet de l'agression des deux jeunes filles d'Inezgane, le Secrétaire général du Parti du Progrès et du Socialisme (PPS), Nabil Benabdallah, n'a pas caché son indignation face à ce recul des libertés individuelles. «Il est inconcevable et impensable qu'au Maroc du 21ème siècle, on puisse s'en prendre aussi violemment à de jeunes dames pour leurs tenues vestimentaires», a-t-il souligné.

Pourquoi tant de haine?

De son côté, le chef de gouvernement a estimé que les poursuites judiciaires à l'encontre des deux jeunes filles d'Inezgane ne devaient tout simplement pas avoir lieu. Benkirane a avoué qu'il a eu des discussions avec son ministre de la Justice, quelques jours avant l'acquittement de Sanaa et Siham. Il aurait même demandé à son ministre de la Justice et des Libertés, Mustapha Ramid, de faire le nécessaire pour que les deux jeunes filles soient libérées.

Certes, cette affaire et celles qui l'ont précédée ou lui ont succédé ont permis de prendre définitivement et clairement conscience qu'il est temps de lancer une politique bien ficelée qui permettrait, in fine, de rééduquer nos concitoyens, surtout les plus jeunes d'entre eux, au respect des libertés individuelles, du moment que celles-ci n'empiètent pas sur celles d'autrui. Cette affaire a également dévoilé au grand jour ce duel qui existe entre les différentes couches de la société marocaine au sujet des libertés et de la modernité, surtout qu'il s'agit de la gent féminine.

Alors que le Secrétaire général du PJD et chef de gouvernement exprimait son refus de voir deux jeunes filles agressées pour s'être vêtues en jupettes, Amina Maelainin, députée du même parti, expliquait sur Facebook qu'au moment où les Palestiniens hissaient leur drapeau face aux forces de l'occupation israéliennes, certains manifestants marocains préféraient hisser des jupes à Casablanca (des manifestations et sit-in ont été organisés dans plusieurs villes du Royaume en guise de solidarité avec les deux jeunes filles d'Inezgane. Ndlr).

Justice rendue

C'est après plusieurs jours d'injustice que justice a enfin été rendue à Sanaa et Siham et, à travers elles, à des millions de Marocaines qui voyaient en la condamnation des deux jeunes filles une mise à mort de tout espoir de liberté au Maroc, à une époque où l'obscurantisme et l'intégrisme font rage. En effet, l'acquittement des deux jeunes filles a été prononcé le 13 juillet à 9h30, après un suspense qui a trop duré. Ce verdict était attendu par les avocats de la défense et les militantes des droits des femmes. Il dénotait, selon de nombreux observateurs, la résistance de la gent féminine qui a clairement exprimé son refus de tout assistanat d'une partie de la société hostile au développement et à la modernité. Le verdict a également prouvé, face aux esprits les plus tordus et renfermés, que la femme n'est pas un mal, ni une menace à neutraliser.

Selon Fouzia Assouli, présidente de la Fédération de la Ligue des droits des femmes, «porter une jupe n'est pas un crime et ne l'a jamais été au Maroc». Elle a affirmé que les Marocaines modernes défendront leurs droits jusqu'au dernier soupir, n'en déplaise à certains nihilistes. D'ailleurs, une conférence de presse a été organisée à Casablanca, quelques jours après l'acquittement prononcé en faveur des deux jeunes filles d'Inezgane. L'objectif était d'appeler l'Exécutif à mettre les bouchées doubles afin de mettre en place des lois pénalisant l'agression physique ou morale contre les femmes dans les espaces publics. Une page Facebook avait même été créée sous le hashtag: #porter_une_jupe_n'est_pas_un_crime■

Mohcine Lourhzal

Chichaoua: mariée, explique-toi!

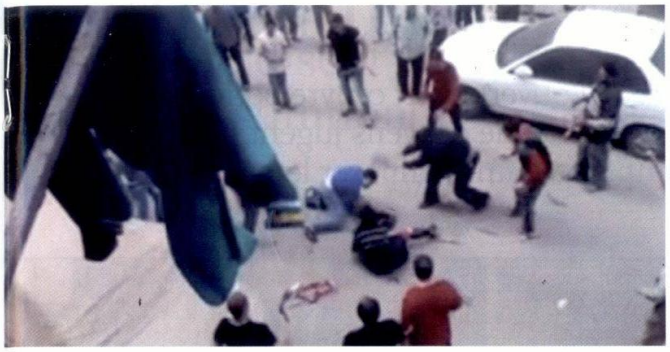

Les esprits les plus rigides légitiment le lynchage des homosexuels par le fait qu'ils portent atteinte à la pudeur. Ils tentent également de justifier les agressions contre les jeunes femmes légèrement ou courtement vêtues par le fait qu'elles éveillent les instincts d'autrui. Mais que peuvent-ils dire pour trouver un sens à ce qui s'est passé à Chichaoua il y a quelques jours? La scène s'est déroulée dimanche 3 avril 2016. Un couple marié a eu droit à une violente agression pour un simple baiser sur la joue. Lynché en pleine rue, le mari s'est vu reprocher, par des passants qu'il ne connaissait pas, le fait d'avoir osé embrasser son épouse sur le visage. Le couple, qui rendait visite à des membres de la famille à Chichaoua, a décidé de faire un tour en ville. C'était justement cette sortie qui allait lui coûter cher, si ce n'était l'intervention de la police pour éviter le pire. ■

820/22-29

Salé: l'agression qu'elle n'a pas prédite...

Après Inezgane, Fès et Béni-Mellal, Salé a été le théâtre d'une attaque perpétrée par une foule de fous furieux qui, là encore, se sont substitués à l'Etat. Dans les faits et comme le montre une vidéo mise en ligne le 31 mars 2016, de nombreux justiciers auto-proclamés se sont attaqués à une voyante au quartier Oued Dahab El Ayayda. Les assaillants, jeunes pour la plupart, ont ainsi voulu se venger de la dame qu'ils accusaient d'avoir jeté un sort contre un jeune homme du quartier. Elle aurait, d'après eux, mis sa photo dans la bouche d'un chat avant de coudre ses babines. Là encore, la victime de cette agression a été placée en garde à vue et une enquête a été ouverte sous la supervision du parquet pour élucider cette affaire et identifier les agresseurs.■

Tanger: attaquée, bébé dans les bras

Tanger, juillet 2015. Une jeune femme, avec un bébé dans les bras, se fait agresser par une foule d'hommes sur la plage de la ville. La victime a été attaquée physiquement et verbalement. On lui a reproché le fait de «flirter» à la sortie d'un café avec son mari. La victime de cette agression, qui s'est fait dérober son porte-monnaie, a été sauvée in extrémis grâce à l'intervention des forces de l'ordre qui sont parvenues à disperser la foule autour de la jeune femme horrifiée. Les associations de défense des libertés publiques et individuelles ont appelé, le lendemain de cet évènement navrant, les autorités à agir avec intransigeance dans le but de faire respecter la liberté, comme c'est souligné et garanti par les lois en vigueur, à leur tête la Constitution de 2011. ■

Lynchage en public, agressions, harcèlement...

Le retour de la «Siba» au Maroc

Au moment où le Maroc prône la tolérance et l'ouverture et œuvre pour plus de libertés publiques et individuelles, nombre de citoyens jugent bon d'intervenir unilatéralement et en toute impunité afin d'imposer leur manière de concevoir la société.

820/22-29

Ces individus, qui se considèrent comme des justiciers autoproclamés, scrutent les faits et gestes de chaque citoyen, plus particulièrement dans les rangs des femmes et des homosexuels. Ces derniers sont harcelés verbalement et parfois-même physiquement par des inconnus qui croient, à tort, remettre la société sur le chemin de la vertu, oubliant au passage que ce rôle est exclusivement réservé à l'Etat par le biais d'institutions dédiées (ministères de l'Intérieur et de la Justice). Face à cette situation qui commence à échapper à tout contrôle, menaçant la stabilité de la société marocaine, force est de constater que les forces de l'ordre jouent souvent le rôle de spectateurs. Preuve en est ce couple d'homosexuels sauvagement agressés à Béni-Mellal, ou encore ces jeunes filles agressées à Inezgane, Taza et Tanger.

... Cherchent Etat désespérément

Avant l'agression du couple d'homosexuels à Béni-Mellal, à l'intérieur même de leur domicile (espace privé), un autre homosexuel avait été pris à partie en pleine rue à Fès. Le jeune homme a ensuite été agressé par une foule de passants hystériques. Hélas, les homosexuels ne sont pas l'unique cible de ces justiciers autoproclamés. On se souvient toujours de l'agression dont avaient été victimes deux jeunes filles à Inezgane, pour s'être vêtues beaucoup trop légèrement au goût de certaines pseudo gardiens des mœurs qui ne respectent aucunement l'autorité des pouvoirs publics, ni l'Etat dans sa globalité en tant qu'unique organe habilité à faire respecter l'ordre public.

Pour remédier à cette situation qui prend des tournures inquiétantes, le département de la Justice et des Libertés et le ministère de l'Intérieur ont précisé dans un communiqué, que tout acte ou action, en vue de se substituer à la justice ou aux forces de l'ordre, est totalement illégal. Les ministères de Mustapha Ramid et de Mohamed Hassad ont également précisé que toute personne qui constaterait une infraction à la loi doit en aviser les autorités judiciaires et les services de la police ou de la Gendarmerie royale. Ces derniers sont, en vertu des lois et règlements en vigueur, les seules autorisées à mener des actions légales pour faire respecter la loi. Le communiqué a également rappelé que tout individu ou groupe de personnes qui chercherait à se faire justice soi-même sera poursuivi devant les juridictions compétentes.

Sommes-nous face à un retour à l'époque d'anarchie dite «Siba»? Pourquoi sommes-nous devenus si intolérants? Et à qui incombe la responsabilité de cette situation? Avant de répondre à ces questions, il serait bon de rappeler certains incidents gravissimes qui laissent croire que ces justiciers autoproclamés sont en passe de devenir les seuls maîtres à bord. ■

Mohcine Lourhzal

Discrimination à l'égard de la femme

Ce que disent la Constitution et la loi

820/22-29

La Constitution énonce dans son préambule: «Le Royaume du Maroc s'engage à combattre toute discrimination basée sur le genre». Elle consacre également une grande partie, dans son article 19, à la question de l'égalité entre les hommes et les femmes en insistant sur l'importance de consolider le principe d'égalité des genres. Ces textes tendent vers l'instauration d'un réel développement des mentalités dans le Royaume. Malheureusement, la pratique ne suit pas. Selon la loi, toute discrimination basée sur le genre ou l'aspect vestimentaire est passible d'une peine pouvant aller jusqu'à 2 ans d'emprisonnement.■

Repères

- Juin 2015: deux jeunes filles sont attaquées dans un marché d'Inezgane.
- 29 juin 2015: un homosexuel est sauvagement lynché à Fès.
- Juillet 2015: une femme, bébé dans les bras, est attaquée à Tanger.
- 27 mars 2016: un couple d'homosexuels est attaqué à Béni-Mellal.
- 31 mars 2016: une voyante est agressée dans sa propre demeure à Saïf.■

Ils ont dit...

M'hammed Grine, professeur universitaire

«L'histoire des deux jeunes filles d'Inezgane, victimes de harcèlement et qui se sont vues arrêtées et poursuivies pour atteinte à la pudeur, est un scan-

dale. Heureusement, une grande mobilisation s'est opérée contre cette régression des libertés que vit la société. Cette affaire a porté un coup dur à l'image de modernité du Royaume. Il est temps que l'Etat sévisse contre l'anarchie. Notre enseignement a également contribué à la montée du conservatisme chez certaines personnes».■

Abdellah Taia, écrivain marocain

«Les lynchages dont sont victimes les homosexuels au Maroc sont atroces, inhumains et barbares. Les homosexuels payent le prix des contradictions qui existent dans un pays. Ils sont ceux que l'on sacrifie en premier. L'homosexualité est considérée comme un crime par la loi marocaine. Et, en soi,

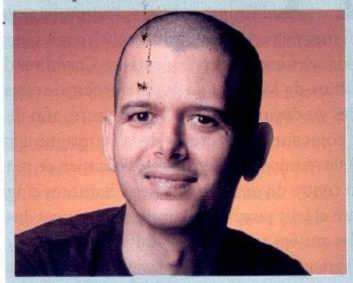

cette loi est une incitation à la haine. Je crois que, malgré tout, les forces progressistes finiront par l'emporter et que le Royaume sera réellement une terre de tolérance».

Mehdi Alioua, Docteur en sociologie

«La dictature des mœurs s'exerce principalement contre les femmes, les jeunes et les minorités visibles. La vertu, la bienséance et la décence sont le résultat d'un système de domination masculine qui fait reposer la cohésion de la société sur l'obéissance à des normes morales où l'émancipation individuelle est bannie ou, pis encore, diabolisée. Le Maroc a changé. Reste à faire prendre conscience de cela à certains de nos concitoyens réticents au modernisme et à la liberté».■

Nouzha Skalli, ex-ministre de la Famille et du Développement social

«On constate, malheureusement, qu'une grande partie de la population légitime le fait que des individus interviennent pour faire respecter par la force ce qu'ils considèrent être les bonnes mœurs à suivre. Les agressions contre les jeunes femmes dans l'espace public pour leurs tenues vestimentaires et les attaques perpétrées contre de jeunes hommes en raison de leur penchant sexuel dénotent un certain extrémisme de la pensée qui s'installe chez certains citoyens. Néanmoins, je note avec satisfaction le fait que les politiques marocains aient clairement fait savoir que nul n'a le droit de se faire justice lui-même ou se substituer à l'Etat en matière de sanctions».■

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Motions et pétitions

1598/25

Les recommandations du CNDH sur les projets de loi organique

Saisi par la Chambre des conseillers le 27 janvier dernier, le Conseil national des droits de l'Homme vient de finaliser son avis sur les deux projets de loi organique relatifs aux conditions et aux modalités d'exercice du droit de présentation des motions en matière législative et des pétitions aux pouvoirs publics qui ont franchi le cap de la Chambre des représentants.

Moins de trois mois après avoir été saisi par la Chambre des conseillers sur les deux projets de loi organique relatifs aux conditions et aux modalités d'exercice du droit de présentation des motions en matière législative et des pétitions aux pouvoirs publics qui ont été adoptés par les députés le 27 janvier, le Conseil national des droits de l'Homme vient de rendre son verdict. Son avis est basé sur une étude comparée des cadres juridiques régissant ces deux techniques de la démocratie participative et semi-directe dans une série de démocraties consolidées et avancées. En somme, le CNDH recommande d'assouplir les conditions de recevabilité des motions et des pétitions, de rendre accessibles les procédures et de préciser les motifs de leur irrecevabilité. La multiplicité des structures porteuses de la motion (les motionnaires, les personnes appuyant la motion, la liste d'appui à la motion et le comité de présentation de la motion) est pointée du doigt.

Gratuité des procédés

Les expériences comparées confirment la tendance vers la réduction du nombre de ces structures. Ainsi, le CNDH propose de réduire les structures porteuses aussi bien de la motion que de la pétition à deux: les motionnaires ou les pétitionnaires et le comité de présentation de la motion ou de la pétition. Dans le cadre de la facilitation de l'accessibilité des procédures, le CNDH souligne la nécessité de ne pas transformer la condition d'inscription sur les listes électorales pour les «motionnaires» et les «personnes appuyant la motion» en un obstacle à l'exercice du droit de présenter des motions. En cas de maintien de cette disposition, il est recommandé d'amender la loi 57.11 relative aux listes électorales générales pour inscrire d'office, sur les listes électorales générales, les citoyens marocains jouissant de leurs droits civils et politiques et n'étant dans aucun des cas d'incapacité électorale prévus par la loi. Le législateur est également appelé à étudier la faisabilité de réduire le quorum minimal du comité de présentation de la motion. Sur le volet des matières exclues de l'initiative législative des citoyens, le CNDH propose de supprimer la condition «d'intérêt général» vu qu'elle accorde, de par son imprécision, à l'instance chargée d'examiner la recevabilité matérielle de la motion un pouvoir discrétionnaire exorbitant qui peut augmenter les risques d'irrecevabilité des motions. En vue d'encourager les citoyens à recourir à ce mécanisme de la démocratie participative, il s'avère nécessaire d'introduire une disposition consacrant le droit des motionnaires de bénéficier d'une aide technique à la rédaction. Le conseil propose la création d'une unité administrative au niveau de l'administration parlementaire des deux chambres. Le CNDH plaide également pour la consécration explicite de la gratuité de tous les procédés relatifs à l'exercice de droit de présenter des motions et des pétitions ainsi que pour le droit d'utiliser les deux langues officielles du Maroc (l'arabe ou l'amazigh). À cela s'ajoute la nécessité de garantir la protection des porteurs des initiatives législatives contre toute sanction, préjudice ou menace à cause de toute activité légale liée à la promotion de la motion ou de la pétition (communication, plaidoyer, collecte de signatures, etc.). Le conseil évoque aussi le droit des ressortissants étrangers à présenter des pétitions dans le cadre de la mise en œuvre de l'article 30 de la Constitution. Sur un autre registre, le CNDH propose d'inclure les collectivités territoriales dans la définition des pouvoirs publics prévue par le projet de loi organique sur les pétitions et de citer systématiquement les collectivités territoriales dans toutes les dispositions du projet de loi organique où le gouvernement et les deux chambres de Parlement sont évoqués. En matière d'irrecevabilité, le conseil émet des propositions visant à éviter de transformer les conditions d'exercice du droit de pétition en restrictions, de limiter autant que possible le pouvoir discrétionnaire des instances chargées d'examiner la recevabilité matérielle des pétitions et d'élargir la portée de l'exercice du droit de pétition à travers une lecture systémique de la Constitution. Sur le volet du recueil des signatures, le CNDH appelle à introduire une disposition permettant d'élargir les supports et les modalités de transmission, notamment la voie électronique. Par ailleurs, le conseil de Driss El Yazami invite le législateur à fixer un délai pour l'envoi, par le chef de gouvernement, de la réponse écrite au mandataire du comité de présentation de la pétition concernant la suite donnée par le gouvernement à l'objet de la requête.

Le CNDH insiste sur la nécessité de faciliter les modalités d'exercice de la démocratie participative.

En vue d'encourager les citoyens à recourir à ce mécanisme de la démocratie participative, il s'avère nécessaire d'introduire une disposition consacrant le droit des motionnaires de bénéficier d'une aide technique à la rédaction.

PAR **JIHANE GATTIOUI**

société

RÉINSÉRTION

Même en prison, les femmes souffrent de discrimination...

■ Elles représentent 2,46% de la population carcérale. Falsification, atteintes aux mœurs, crimes contre la famille et vol sont les principaux chefs d'inculpation.

■ Abandonnées par leurs maris, enfants et parents, elles souffrent de l'isolement aussi bien en prison qu'après leur libération.

Lâchées par leurs familles, elles reçoivent peu ou pas de visites. Elles, ce sont les femmes en prison. Elles sont certes très peu nombreuses : 1 519 détenues, soit seulement 2,46% de la population carcérale. Mais elles souffrent de plusieurs maux: isolement, rupture des liens familiaux, absence d'accompagnement, déficiences au niveau des structures et non-respect de leurs droits spécifiques. Bref, même en prison les femmes souffrent de discrimination...

La première discrimination provient ainsi de l'entourage familial. Contrairement aux hommes, les femmes, une fois détenues, sont abandonnées par leurs proches : parents, enfants et époux. Ceux-ci demandent le plus souvent le divorce. C'est le cas de cette détenue de la prison d'El Jadida, qu'on appellera Fatiha. Elle a été en prison à la place de son mari qui avait commis un crime. Une décision prise par les deux époux afin de permettre au mari, qui venait de créer une société, de continuer à travailler pour subvenir aux besoins de la famille. Fatiha fut condamnée, contrairement à ce qu'avait promis son avocat, à 15 ans d'emprisonnement. Quelques mois après, le mari demandera le divorce, prétextant qu'il ne pouvait attendre une aussi longue période car il lui fallait refaire sa vie...

Des détenues comme Fatiha sont nombreuses. Elles sont rejetées par le mari et ne reçoivent pas de visites et surtout pas de panier (la fameuse *qoffa*). Pour les hommes, les familles assurent un panier bien garni chaque semaine pendant toute la durée de l'emprisonnement car ils ne doivent manquer de rien et doivent garder le moral. Alors qu'elles estiment généralement que les femmes doivent être punies pour ce qu'elles ont fait car elles ont déshonoré la famille.

4845 | 42-43

«LES ASSOCIATIONS FÉMININES MILITENT POUR LA MOUDOUWANA, LA PARITÉ ET CONTRE LA VIOLENCE À L'ÉGARD DES FEMMES ALORS QU'IL N'Y A PAS PIRE VIOLENCE QUE CELLE DONT SONT VICTIMES LES FEMMES DÉTENUES. IL FAUT QUE LES ASSOCIATIONS SE PENCHENT SUR CETTE PROBLÉMATIQUE»

S'ajoute à cette discrimination morale, une deuxième inégalité : *«L'organisation et le fonctionnement des établissements pénitentiaires ne respectent pas la spécificité des femmes en termes d'hygiène personnelle, de soins de santé et d'assistance sociale. Elles ne proposent pas non plus de mesures exceptionnelles pour les détenues mères ayant laissé des enfants à l'extérieur notamment celles qui doivent en assurer la charge»*, soulignent des militants des droits de l'homme. Ils ajouteront également que la répartition dans les cellules n'obéit pas à des critères définis. Ainsi, les femmes condamnées sont placées avec les détenues à titre préventif et celles enceintes et accompagnées d'enfants partagent avec d'autres détenues des cellules encombrées. Selon les chiffres avancés par certaines associations, les cellules regroupent en moyenne 11 à 12 détenues dont des enfants.

On notera donc que les femmes vivent dans des espaces qui n'ont pas véritablement été conçus pour elles. Les textes réglementaires ne prévoient pas de régime de détention spécifique si ce n'est trois principes retenus : la non-mixité, le personnel masculin n'a pas accès aux quartiers de femmes sauf autorisation de l'administration et enfin la possibilité pour les mères détenues de garder leurs enfants auprès d'elles jusqu'à l'âge de cinq ans.

Par ailleurs, l'absence d'une stratégie en matière de soins de santé défavorise les femmes. Celles-ci ont des problèmes de santé physique et mentale liés aux conditions de détention. Il n'y a pas de prise en charge spécifique pour les toxicomanes ou pour celles qui sont at-

teintes de maladies sexuellement transmissibles. *«Dans certaines prisons, Il n'y a pas de gynécologue, ni de pédiatre et encore moins une structure d'hospitalisation contrairement aux quartiers des hommes. On soulignera également la déficience au niveau des programmes de soins préventifs»*, précise la responsable d'une association féminine.

La réinsertion des femmes reste problématique...

Outre la violation du droit à la santé, il y a la violation des droits des détenues à l'enseignement et à la formation. Elle est liée au non-respect de la dimension genre dans les politiques carcérales. Ainsi, contrairement aux hommes qui peuvent poursuivre leurs études en prison, les femmes n'accèdent que très rarement à l'enseignement en raison de l'inexistence de programmes les incitant à poursuivre leurs études et de lutte contre l'analphabétisme. Si pour les hommes, les cursus sont régulièrement mis à jour permettant une formation adaptée aux besoins du marché du travail en vue d'une réinsertion facile, pour les femmes la formation se limite à des cours de coiffure, de cuisine et de couture. Ce qui réduit leurs chances de réinsertion. Celle-ci reste très difficile, répond-on dans le milieu associatif.

Les femmes détenues décrochent certes des certificats de formation mais, une fois sorties de prison, elles ne bénéficient d'aucun accompagnement, pour trouver un emploi. *«Personne ne nous fait confiance et l'étiquette de femme ayant fait de la prison nous colle et empêche notre réinsertion»*, confie Naïma, libérée depuis une année après avoir passé cinq ans à la prison de Oukacha à Casablanca pour falsification de documents et usage de faux. Elle était secrétaire dans une entreprise et essaya, après sa libération, de trouver un autre poste d'assistante mais en vain. *«Aujourd'hui, je fais des pâtisseries pour le compte d'une ancienne voisine qui les vend et me rémunère. Je ne peux pas avoir un contact avec les clientes car, selon mon associée, si elles apprennent que j'ai fait de la prison, elles n'achèteront plus nos gâteaux»*, raconte Naïma qui a été chassée par ses parents et vit dans le même quartier chez une voisine.

Qui sont-elles ? Pourquoi sont-elles incarcérées ?

Peut-on parler d'une spécificité de la délinquance féminine ? Les spécialistes de la question n'iront pas jusqu'à faire une catégorisation des délits et crimes pour lesquels les femmes sont inculpées, mais soulignent la particularité de la nature des crimes et délits. Selon l'administration pénitentiaire, elles sont poursuivies essentiellement pour falsification et usage de faux, pour prostitution, vol, vente de drogue et crimes. En général, elles commettent des crimes pour s'auto défendre en cas de violence conjugale répétitive ou pour défendre leurs enfants en cas de viol. Au Conseil national des droits de l'Homme, on souligne qu'il s'agit essentiellement de crimes contre la famille (adultère et violence) et atteintes aux mœurs (prostitution) qui représentent 17% des charges retenues contre les femmes détenues.
Les peines encourues varient de 6 mois à 30 ans. Selon un rapport de la section régionale Casablanca-Settat du CNDH, 3 femmes sur cinq sont condamnées à six mois. Et sur l'ensemble de la population féminine incarcérée, trois femmes sont condamnées à la peine capitale. Autre indicateur à retenir : 21% des prisonnières sont en détention provisoire. Le rapport révèle par ailleurs que le quart des femmes détenues sont âgées de moins de 25 ans dont 127 d'entre elles ont moins de 20 ans. Les statistiques de l'administration pénitentiaire relatives à la situation familiale de ces femmes démontrent que 40,35% des détenues sont mariées, 30% sont des célibataires et 21% sont divorcées. La section régionale s'est également penchée sur le niveau d'instruction des femmes incarcérées. Ainsi, 40% d'entres elles sont analphabètes, 25% ont fait le primaire et 30% le collège. Les diplômées de l'enseignement supérieur ne représentent que 5% de la population carcérale féminine ■

Si Naïma a eu la chance d'être accueillie par sa voisine, de nombreuses ex-détenues se retrouvent dans la rue, sans aucun sou et sans famille. Plusieurs d'entre elles, désespérées et perdues finissent dans des réseaux de prostitution ou s'adonnent à des petits commerces notamment des *farachates* dans des quartiers populaires. *«Mais elles ne doivent surtout pas dire qu'elles ont fait de la prison car d'autres commerçants dans ces quartiers n'hésitent pas à les exploiter et leur mener la vie dure menaçant de les dénoncer aux voisins et aux clients»*, raconte une ex-détenue, vendeuse de légumes à Derb Soltane. Elle est bachelière mais n'a pu poursuivre ses études en prison. Elle n'hésite pas à reprocher aux associations féminines le désintérêt par rapport aux femmes incarcérées. *«Elles militent pour la Moudouwana, la parité et contre la violence à l'égard des femmes alors qu'il n'y a pas pire violence que celle dont sont victimes les femmes détenues. Il faut que les associations se penchent sur cette problématique»*, poursuit notre vendeuse de légumes.

Il est clair, à la lumière de ces témoignages, que la préparation à la sortie et à la réinsertion n'en est que plus incontournable pour ces femmes. Et elle passe, selon des psychologues, par la préservation maximale des liens familiaux pendant la détention. Ce qui est difficile et rare car les familles et la société condamnent plus sévèrement que les juges. Et ce, quelle que soit la nature des actes commis. Même lorsqu'il s'agit d'auto-défense ou de défendre les enfants... ■

AZIZA BELOUAS

Questions à

SOUMICHA RIYAHA
■ Présidente de la section régionale Casablanca-Settat du CNDH

«Les structures pénitentiaires ne tiennent pas compte de l'approche genre»

■ La Vie éco : Vous avez élaboré un rapport sur les détenues de la région de Casablanca. Quel en est l'objectif et que peut-on en retenir ?

■ Cet état des lieux vise à apporter une réponse à la problématique suivante : existe-t-il une approche genre dans les prisons marocaines ? Nos analyses, nos enquêtes sur le terrain ainsi que la loi 88-23 organisant les prisons attestent de l'inexistence de cette approche. Donc les spécificités des femmes ne sont pas tenues en compte. A titre d'exemple, seules les deux prisons de Casablanca et Méknès disposent d'un espace pour les femmes ayant des enfants. On retiendra aussi que seule la prison de Oukacha compte une unité d'hospitalisation pour femmes ! A Benslimane par exemple, les femmes n'ont pas du tout accès aux soins. Sans compter qu'il n'y a aucun suivi psychologique des femmes en prison, alors qu'elles en ont beaucoup plus besoin que les hommes en raison de leur fragilité.

■ Mais au-delà de l'aspect organisationnel ?

■ Les femmes ne bénéficient d'aucun accompagnement pour préparer leur sortie de prison et particulièrement les mères célibataires qui, le plus souvent, peinent à établir la paternité de leurs enfants. Par ailleurs, la formation dont elles bénéficient reste très primaire : cuisine, travaux d'artisanat et coiffure. Ce qui limite leurs chances de trouver un emploi à la sortie de prison.

■ Quelles mesures doivent alors être mises en place pour améliorer le quotidien de ces femmes?

■ Il faudrait réformer la loi 23-98 relative à l'organisation des établissements pénitentiaires de manière à garantir les droits des détenus. Il faut activer la promulgation de la loi contre la violence pour protéger les détenues contre toutes les formes de violence subie à l'intérieur des prisons. Des actions doivent être entreprises pour améliorer les conditions d'hygiène et protéger le droit à la santé. Il faut également adapter les conditions de travail, et en particulier en matière de rémunération et d'accidents du travail, dans les prisons aux dispositions du Code du travail. Il faut aussi prendre des mesures en vue de l'épanouissement personnel des détenues : droit aux activités sportives et culturelles.

■ Les associations féminines sont-elles ou doivent elles être impliquées dans ce processus?

■ Tous les acteurs, Etat et associations féminines, sont concernés et devraient garantir un accompagnement de ces femmes aussi bien à l'intérieur qu'après la prison. A l'intérieur, ces femmes ont besoin d'être écoutées. Or pour l'instant il n'y pas de centres d'écoute et pas de suivi psychologique. Pourtant, ces femmes souffrent d'isolement et de rupture avec leurs familles et doivent en parler. A la sortie de la prison, la grande majorité des détenues ne disposent pas de logement ni d'argent. Il est indispensable d'assurer un encadrement pour trouver un emploi et un logement. L'action des associations féminines reste un peu limitée dans la mesure où elles ne se penchent pas suffisamment sur les conditions carcérales des femmes. Et pourtant, il y a matière à...On peut aussi en dire autant des associations caritatives. Car les femmes n'ont pas uniquement besoin de soirées animées à l'occasion de fêtes religieuses et de Ramadan, mais d'un accompagnement et d'une aide concrète pour améliorer et faciliter la vie de cette population qui, il faut le dire, est vulnérable.

Coup d'envoi de la 7è édition du festival du théâtre hassani de Dakhla

Vendredi, 15 avril, 2016 à 9:08

Dakhla – Le coup d'envoi de la 7è édition du festival du théâtre hassani de Dakhla a été donné, jeudi à Dakhla, sous le thème "Le théâtre hassani et la constitutionnalisation du hassani". Cette édition, organisée par l'association Anfas de théâtre et de la culture, en partenariat avec le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et le ministère de la Culture avec le soutien des autorités locales et des conseils élus dans la région de Dakhla-Oued Eddahab, sera marquée par l'ouverture sur la culture mauritanienne.

http://www.mapexpress.ma/actualite/culture-et-medias/coup-denvoi-de-la-7e-edition-du-festival-du-theatre-hassani-de-dakhla/

Maroc: Expulsion d'une délégation de juristes européens

L'Observatoire pour la protection des défenseurs des droits de l'Homme, programme conjoint de l'Organisation mondiale contre la torture (OMCT) et de la Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme (FIDH), vous prie d'intervenir de toute urgence sur la situation suivante au Maroc.

Description de la situation:

L'Observatoire a été informé par des sources fiables de l'expulsion d'une délégation de juristes européens qui effectuaient une mission pour le collectif international de juristes en soutien aux prisonniers sahraouis de Gdeim Izik, qui observaient une grève de la faim depuis le 1er mars 2016 pour dénoncer, entre autres, leur incarcération[1].

Selon les informations reçues, le 6 avril 2016, aux alentours de 18h30, M. Eric David, professeur de droit international belge, Me Ingrid Metton, avocate française, M. Jesus Maria Martin Morillo, magistrat espagnol, ainsi queMe Maria Nieves Cubas Armas, Me Francisco Serrano Ramirez, Me Juan Carlos Gomez Justo et Me Altamira Guelbenzu Gonzalo, quatre avocats espagnols, et Mme Joëlle Toutain, ressortissante française qui accompagnait la mission, ont été appréhendés à leur hôtel à Rabat par les forces de l'ordre marocaines, qui les ont gardés plus de trois heures au commissariat de Rabat. Leurs passeports et téléphones ont été saisis.

Le 7 avril au matin, les membres de la délégation ont été expulsés vers la France pour motif de « menaces graves et imminentes à la sûreté du Maroc ».

La délégation se rendait au Maroc afin de rencontrer les avocats des prisonniers sahraouis de Gdeim Izik. La mission avait également prévu différentes rencontres avec les délégations diplomatiques de plusieurs pays ainsi qu'une conférence de presse à Rabat en soutien avec les prisonniers et souhaitait demander des réunions avec les autorités marocaines afin de plaider en faveur de la cause de ces derniers.

L'Observatoire dénonce l'expulsion des membres de la délégation internationale susmentionnée, qui visent à entraver leurs activités de défense des droits de l'Homme en soutien aux prisonniers sahraouis, et appelle les autorités marocaines à garantir en toutes circonstances le droit à la liberté de mouvement des défenseurs des droits de l'Homme locaux et internationaux.

Actions requises :

L'Observatoire vous prie de bien vouloir écrire aux autorités marocaines en leur demandant de :

i. Mettre un terme à toute forme de harcèlement contre les défenseurs des droits de l'Homme au Maroc afin qu'ils puissent mener leurs activités de défense des droits de l'Homme librement et sans entrave;

ii. Garantir en toutes circonstances l'intégrité physique et psychologique de l'ensemble des défenseurs des droits de l'Homme au Maroc ;

iii. Se conformer aux dispositions de la Déclaration sur les défenseurs des droits de l'Homme, adoptée par l'Assemblée générale des Nations unies le 9 décembre 1998, et plus particulièrement :

- son article 1 qui stipule que "chacun a le droit, individuellement ou en association avec d'autres, de promouvoir la protection et la réalisation de tous les droits de l'Homme et de toutes les libertés fondamentales aux niveaux national et international" ;

- son article 5 qui stipule que « chacun a le droit, individuellement ou en association avec d'autres, aux niveaux national et international : (a) de se réunir et de se rassembler pacifiquement » ;

- son article 6 qui stipule que "chacun a le droit, individuellement ou en association avec d'autres: a) De détenir, rechercher, obtenir, recevoir et conserver des informations sur tous les droits de l'homme et toutes les libertés fondamentales en ayant notamment accès à l'information quant à la manière dont il est donné effet à ces droits et libertés dans le système législatif, judiciaire ou administratif national ; b) Conformément aux instruments internationaux relatifs aux droits de l'Homme et autres instruments internationaux applicables, de publier, communiquer à autrui ou diffuser librement des idées, informations et connaissances sur tous les droits de l'homme et toutes les libertés fondamentales ; c) D'étudier, discuter, apprécier et évaluer le respect, tant en droit qu'en pratique, de tous les droits de l'homme et de toutes les libertés fondamentales et, par ces moyens et autres moyens appropriés, d'appeler l'attention du public sur la question" ;

- et son article 12.2 qui prévoit que "l'Etat prend toutes les mesures nécessaires pour assurer que les autorités compétentes protègent toute personne, individuellement ou en association avec d'autres, de toute violence, menace, représailles, discrimination de facto ou de jure, pression ou autre action arbitraire dans le cadre de l'exercice légitime des droits visés dans la présente Déclaration".

iv. Plus généralement, se conformer aux dispositions de la Déclaration universelle des droits de l'Homme et instruments régionaux et internationaux relatifs aux droits de l'Homme ratifiés par le Maroc.

Adresses :

· Son Excellence Abdel-Ilah Benkiran, Premier Ministre du Maroc. Fax : +212 37 76 99 95/37 76 86 56

· Son Excellence Salaheddine Mezouar, Ministre des affaires étrangères et de la co-opération, Maroc. Fax : +212 - 37-76-55-08 / 37-76-46-79. Email : ministere@maec.gov.ma

· Son Excellence El Mustafa Ramid, Ministre de la justice - Place El Mamounia, Rabat, Maroc. Fax : +212 37 72 68 56. Email : ccdh@ccdh.org.ma

· M. Driss El Yazami, Président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Email :elyazami@cndh.org.ma

· Représentant Permanent du Royaume du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et des autres Organisations Internationales en Suisse - 18a Chemin François Lehmann, 1218 Grand Saconnex. Fax: + 41 022 791 81 80. Email : mission.maroc@ties.itu.int

· S. E. M. ALEM Menouar, Ambassadeur, Mission du Royaume du Maroc auprès de l'Union européenne. Avenue Franklin Roosevelt 2, 1050 Bruxelles, Belgique. Email : mission.maroc@skynet.be

Prière d'écrire également aux représentations diplomatiques du Maroc dans vos pays respectifs.

[1] Le 8 novembre 2010, les forces de sécurité marocaines ont démantelé un camp installé par des Sahraouis un mois auparavant à Gdeim Izik, au Sahara occidental, placé sous l'administration du Maroc, afin d'adresser des revendications à caractère social et économique. Le 17 février 2013, un tribunal militaire a condamné 25 hommes pour leur rôle présumé dans l'homicide volontaire de 11 membres des forces de l'ordre lors des violentes confrontations, à l'issue de procès marqués par des irrégularités. A ce jour, 21 d'entre eux continuent de purger des peines allant de 20 ans d'emprisonnement à la réclusion à perpétuité. Les prisonniers de Gdeim Izik ont suspendu leur grève de la faim le 5 avril 2016.

http://plan-paix-onu.blogspot.com/2016/04/maroc-expulsion-dune-delegation-de.html

Le Festival Gnaoua et Musiques du Monde revient pour une 19ème édition !

14 avril 2016

Une nouvelle édition qui rappelle la magie du passé en rendant hommage à Mahmoud Guinéa, Tayeb Saddiki et Doudou N'diaye Rose !

Essaouira accueille le Festival Gnaoua et Musique du Monde du 12 au 15 mai 2016 pour sa 19ème édition. Un festival rythmé, comme d'habitude, par des fusions et une programmation électrique. Un forum des droits de l'Homme sera également au programme. Le festival de la ville des alizés est ouvert au publique.

Cette édition se veut un hommage aux anciens qui ont ouvert la voie. Mahmoud Guinea, Tayeb Saddiki et au grand Doudou N'diaye Rose dont le son des tambours résonne toujours à Essaouira 15 ans après son premier concert en terre marocaine.

Neila Tazi, Productrice du festival déclare : « Nous avons toujours défendu l'ancrage africain du Maroc à travers cette culture. Il y a 20 ans, on ne nous prenait pas vraiment au sérieux. Gnaoua, Essaouira, l'Afrique, ne résonnaient pas. Aujourd'hui, les évènements viennent confirmer que tout cela a du sens. **Et c'est bien pour cela qu'avec le Conseil National des Droits de l'Homme nous consacrons notre forum à l'Afrique pour la 3ème année consécutive. »**

Cette année, le festival célébrera la musique dans toutes ses formes : Gnaoua, Jazz et World music. Un mélange de sonorités marocaines, africaines et internationales. Une occasion de découvrir de grands non du Jazz comme : Randy Weston, Jamaaladeen Tacuma, Christian Scott et Jeff Ballard Trio.

Vous retrouverez aussi le groupe marocain Hoba Hoba Spirit et vous découvrirez, dans cette veine énergique, Blitz the Ambassador : Originaire du Ghana, leader d'un nouveau mouvement musical, mélangeant sonorités africaines, avec un son hip hop lourd et originel.

N'hésite pas à donner ton avis en postant le premier com !

Pour poster un commentaire vous devez vous Connecter ou Créer un compte GLID

http://www.hitradio.ma/news/le-festival-gnaoua-et-musiques-du-monde-revient-po.html

Myriem Nagi au service de ses concitoyens

Depuis quelques mois, Myriem Nagi, consul général du Royaume du Maroc à Toulouse, est au service des 65 000 ressortissants du consulat dont le ressort englobe les huit départements de l'ex-région Midi-Pyrénées, mais aussi l'Aude, les Pyrénées-Atlantiques et l'Andorre. Si la mission principale de cette diplomate de carrière, à la tête d'une équipe de 30 personnes, est d'être au service de ses concitoyens, notamment sur le plan administratif, elle vise également d'autres objectifs, notamment le renforcement de la coopération institutionnelle et des partenariats entre la région et le Royaume du Maroc, plus particulièrement avec la région du Grand Casablanca.

Le 10 mai prochain, elle organise à l'université Paul Sabatier, une conférence-débat destinée à présenter le Maroc aujourd'hui. **Elle a invité Driss El Yazami, président du Conseil national des Droits de l'Homme**, par ailleurs membre du comité organisateur de la COP 22 qui aura lieu en novembre prochain à Marrakech.

Pour participer à ce débat, il est conseillé de s'inscrire par mail à l'adresse suivante : consulatgeneraltoulouse@gmail.com

http://www.medias24.com/ar/NATION/9054.html

Maroc : Expulsion d'une délégation de juristes

publié dans 14 avril 2016 par Ludo Rossi

Le 6 avril, sept juristes européens et leur accompagnatrice ont été arrêtés par la police marocaine puis expulsés le lendemain matin. Le motif invoqué pour justifier leur expulsion : ils seraient « entrés au Maroc pour semer le trouble et porter atteinte à l'ordre public ».

Me Metton, membre de la délégation

Le 12 / 04 / 2016Le 6 avril, sept juristes européens et leur accompagnatrice ont été arrêtés par la police marocaine puis expulsés le lendemain matin. Ils effectuaient une mission pour le collectif international de juristes en soutien aux prisonniers politiques sahraouis de Gdeim Izik. Le motif invoqué pour justifier leur expulsion : ils seraient « entrés au Maroc pour semer le trouble et porter atteinte à l'ordre public ».

Me Ingrid Metton, avocate française, Eric David, professeur de droit international belge, Jesus Maria Martin Morillo, magistrat espagnol ainsi que Me Maria Nieves Cubas Armas, Me Juan Carlos Gomez Justo, Me Altamira Guelbenzu Gonzalo et Francisco Serrano Ramirez, avocats espagnols, et Joëlle Toutain, accompagnatrice, ont été gardés plus de 3h au commissariat de Rabat et expulsés le lendemain, à leurs frais. Ils venaient d'arriver au Maroc pour apporter leur soutien aux 13 prisonniers sahraouis de Gdeim Izik qui ont observé une grève de la faim pendant 36 jours en protestation contre leur torture et leur détention arbitraire. Condamnés le 16 février 2013 par un tribunal militaire à de très lourdes peines à l'issue d'un procès manifestement inique et sur le fondement d'aveux signés sous la torture, les 13 prisonniers et leurs sept codétenus condamnés dans la même affaire attendent depuis près de trois ans que leur pourvoi en cassation soit examiné.

La délégation de juristes projetait notamment de rencontrer les avocats des prisonniers et les autorités marocaines dans l'espoir de mettre fin à l'injustice flagrante subie par les détenus depuis leur arrestation en 2010. Le collectif revendique la libération immédiate des détenus de Gdeim Izik, l'examen sans délai de leur pourvoi en cassation et une enquête sur leurs allégations de torture et de mauvais traitements.

Le Barreau de Paris a vivement condamné l'arrestation et l'expulsion des juristes. Les autorités françaises ont assuré la protection consulaire de leurs ressortissantes mais n'ont pas protesté auprès de leurs homologues marocains contrairement au ministre des Affaires étrangères espagnol qui a convoqué l'ambassadeur du Maroc pour avoir des explications.

Contexte

Cela fait trois ans que Naama Asfari et ses coaccusés ont été condamnés pour leur participation présumée au camp de protestation sahraoui de Gdeim Izik en novembre 2010. Au cours de l'évacuation forcée du

camp, des affrontements ont éclaté entre l'armée et des manifestants sahraouis, au cours desquels neuf soldats marocains auraient trouvé la mort. Naama Asfari a été condamné à 30 ans d'emprisonnement pour meurtre alors même qu'il a été arrêté la veille du démantèlement. Torturé, battu, humilié, pendant sa garde à vue en 2010, il avait signé des aveux sous la contrainte. Avec lui, 24 autres militants sahraouis ont subi un sort similaire. Neuf des accusés ont été condamnés à la perpétuité, quatre à 30 ans d'emprisonnement, sept autres à 25 ans, trois à 20 ans et les deux derniers, condamnés à deux ans d'emprisonnement, ont été libérés car ils avaient déjà effectué leur peine en détention préventive.

Ce verdict a été prononcé à l'issue de neuf jours de procès inéquitable marqué notamment par la prise en compte d'aveux arrachés sous la torture. Plusieurs observateurs internationaux présents aux audiences, ont dénoncé de nombreuses irrégularités parmi lesquelles le fait que les accusés ont été poursuivis devant le tribunal militaire malgré leur qualité de civil. De plus, il n'y a eu aucune autopsie des neuf victimes des forces de sécurité et leur nom n'a même pas été mentionné. Les juges se sont refusés à tenir compte des allégations de torture formulées par les accusés et de satisfaire à leur demande d'expertise médicale, en violation du droit marocain et du droit international. Aucune preuve n'a été présentée prouvant l'implication des accusés dans le meurtre des agents de sécurité.

Les tortures, détention arbitraire et condamnation des détenus de Gdeim Izik ont été dénoncées par le Comité contre la torture, le Rapporteur spécial des Nations unies sur la torture et le Groupe de travail sur la détention arbitraire.

Lettre au Ministre des affaires étrangères

Monsieur Jean-Marc Ayrault, Ministre des Affaires étrangères Et du développement international

37, quai d'Orsay 75007 Paris 75351 Paris Cedex 07

Monsieur le Ministre,

Sur la base d'informations communiquées par l'ACAT-France, je vous fais part de ma consternation à la suite de l'arrestation et l'expulsion par les autorités marocaines de sept juristes européens et leur accompagnatrice en mission à Rabat pour le collectif international de juristes en soutien aux prisonniers politiques sahraouis de Gdeim Izik.

Le 6 avril, Me Ingrid Metton, avocate française, Eric David, professeur de droit international belge, Jesus Maria Martin Morillo, magistrat espagnol ainsi que Me Maria Nieves Cubas Armas, Me Juan Carlos Gomez Justo, Me Altamira Guelbenzu Gonzalo et Me Francisco Serrano Ramirez, avocats espagnols, et Joëlle Toutain, accompagnatrice, ont été arrêtés, gardés plus de 3h au commissariat de Rabat et expulsés le

lendemain, à leurs frais. Ils venaient d'arriver au Maroc pour apporter leur soutien aux 13 prisonniers sahraouis de Gdeim Izik qui ont observé une grève de la faim pendant 36 jours en protestation contre leur torture et leur détention arbitraire.

La délégation de juristes projetait notamment de rencontrer les avocats des prisonniers et les autorités marocaines, dans l'espoir de mettre fin à l'injustice flagrante subie par les détenus depuis leur arrestation en 2010. Le collectif revendique la libération immédiate des détenus de Gdeim Izik, l'examen sans délai de leur pourvoi en cassation et une enquête sur leurs allégations de torture et de mauvais traitements.

La réaction du Maroc face à la visite de la délégation laisse entendre que la promesse du Conseil national des droits de l'homme aux grévistes de la faim concernant un examen rapide de leur pourvoi en cassation va rester lettre morte. On peut craindre que cette promesse n'ait eu pour objectif que d'obtenir la fin de la grève avant qu'elle ne suscite une trop grande attention à l'étranger.

Après six ans de détention arbitraire dénoncée notamment par plusieurs organes des Nations unies, la situation des prisonniers de Gdeim Izik est dans une impasse.

La France, en tant que membre de l'Union européenne, est tenue de mettre en œuvre ses lignes directrices concernant la torture et les défenseurs des droits de l'homme dans ses relations avec les pays tiers.

Dans ce contexte, je vous demande de bien vouloir appeler les autorités marocaines à :

libérer immédiatement Naâma Asfari et ses coaccusés ;

les rejuger devant une juridiction civile si les poursuites à leur encontre n'ont pas été motivées uniquement par leurs opinions politiques et leur militantisme en faveur des droits de l'homme ;

diligenter une enquête sur leurs allégations de torture et de mauvais traitements.

En outre, à l'exemple du ministre des Affaires étrangères espagnol et du Barreau de Paris, je vous demande de faire part aux autorités marocaines de votre réprobation face à l'arrestation et l'expulsion des sept juristes et de leur accompagnatrice.

Dans cette attente, je vous prie d'agréer, Monsieur le Ministre, l'expression de ma très haute considération.

Copie à l'ambassadeur de France à Rabat

Monsieur Jean-François Girault ,3 Rue Sahnoun, Rabat – Maroc

http://www.anti-k.org/2016/04/14/maroc-expulsion-dune-delegation-de-juristes/